الأمم المتحدة

A/C.1/69/PV.10

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة التاسعة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة **١٠**

الجمعة، ١٧ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا . . . . . (أوغندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

بنود جدول الأعمال من ٨٧ إلى ١٠٤ (تابع)

مناقشة مواضيعية لمواضيع البنود وعرض كل مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبدأ اللجنة بعد ظهر اليوم المناقشة المواضيعية من خلال الاستماع إلى بقية المتكلمين في قائمة مجموعة ”آلية نزع السلاح“.

نذكّر الوفود بأن الوقت المخصص للإدلاء ببيانات في المناقشات المواضيعية محدد بخمس دقائق لدى التكلم بالصفة الوطنية، وبسبع دقائق للبيانات التي يُدلى بها باسم وفود عدة. لدينا ٣٤ متكلما على القائمة اليوم، ولذلك نحث جميع الوفود التي ستأخذ الكلمة على أن تتكرم بالتقيد بالمدة الزمنية المحددة لتمكيننا من الالتزام بالجدول الزمني لهذا الجزء من عملنا.

وأود أن أذكر اللجنة بأنه من المقرر أن تختتم مناقشتنا لمجموعة ”آلية نزع السلاح“ اليوم. ولذلك، أحث جميع الوفود التي سجلت أسماءها للتكلم اليوم على ضمان حضور ممثليها للإدلاء ببياناتهم بعد ظهر اليوم. وستنتقل اللجنة يوم الاثنين إلى مجموعة ”الأسلحة النووية“، وفقا للجدول الزمني المؤقت للمناقشات المواضيعية. كما نشجع الوفود التي ستأخذ الكلمة على استخدام هذه الفرصة لعرض مشاريع القرارات والمقررات عند الاقتضاء.

السيد فارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): سنستجيب، بالطبع لدعوتكم، سيدي، بأن نوفر أكبر قدر ممكن من الوقت. سأقرأ بعض أجزاء البيان الطويل الذي سنعممه.

ونعرب عن تأييدنا للبيان الذي سيدلي به الممثل الدائم لإندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز. وأود أن أستعرض بسرعة مواقف الهند.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

نعتقد أن الأمم المتحدة تضطلع بدور مركزي ومسؤولية رئيسية في مجال نزع السلاح. واللجنة الأولى هي تجسيد لثقة المجتمع الدولي في فائدة النهج المتعددة الأطراف تجاه مسائل نزع السلاح والأمن الدولي. ونأمل أن تعمل بمثابة منبر لبناء توافق في الآراء على العمل الجماعي بشأن برنامج نزع السلاح.

إن هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح هي المحفل العالمي الوحيد الذي يوفر النظر بعمق في مسائل نزع السلاح المحددة. وقد أحرزت الهيئة هذا العام، بقيادة سفير كرواتيا، تقدما كبيرا في إيجاد أرضية مشتركة بشأن البندين المدرجين في جدول أعمالها. كما اقتربت من التوصل إلى توافق في الآراء، الذي للأسف ما زال بعيد المنال. ونرى أن ذلك يعود إلى المزيد من غياب الإرادة السياسية اللازمة لا عن أوجه القصور في الآلية المؤسسية للهيئة. ونؤيد الجهود الرامية إلى إعادة تنشيط عمل الهيئة خلال دورتها المقبلة التي تمتد ثلاث سنوات.

ولا يزال مؤتمر نزع السلاح يتمتع بالولاية والعضوية والمصداقية والنظام الداخلي ليضطلع بمسؤولياته بوصفه المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح. وما زالت الهند ملتزمة بالجهود الرامية إلى توصل مؤتمر نزع السلاح إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمله. ونحن نتشاطر الشعور بالإحباط لأن المفاوضات لم تبدأ، وبالرغم من الجهود التي يبذلها الفريق العامل غير الرسمي المنشأ لهذا الغرض. استطاع المؤتمر هذا العام من الانخراط في مناقشات متعمقة ومستفيضة بشأن جميع البنود المدرجة في جدول أعماله. كما نأمل في أن ييسر عمل فريق الخبراء الحكوميين بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، تحت القيادة القديرة لكندا، التبكير ببدء المفاوضات على تلك المعاهدة في مؤتمر نزع السلاح على أساس الولاية متفق عليها.

وإن عضوية مختلف أفرقة الخبراء الحكوميين التي يشكلها الأمين العام كانت موضوع مثير للقلق في اللجنة. ونأسف لأن الهند، وهي دولة كبرى مرتادة للفضاء، قد استبعدت من فريق الخبراء الحكوميين المعني بالشفافية وتدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. وبالرغم من قدرات الهند الرئيسية في الميدان، وإسهامها بنشاط في فريق الخبراء الحكوميين بشأن التطورات في فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، لكنها أسقطت من فريق الخبراء الحكوميين هذا العام.

وتضطلع الأمانة العامة، لا سيما مكتب شؤون نزع السلاح، بمسؤولية هامة في مساعدة الدول في السعي إلى التوصل إلى جدول أعمال نزع السلاح متعدد الأطراف، وينبغي تعزيزه. وهناك أيضا حاجة إلى ضمان قدر أكبر من الاتساق بين الأعمال المتعلقة بنزع السلاح في نيويورك وفي جنيف.

ويضطلع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح والمجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح التابع للأمين العام، اللذين تقرر إنشاؤهما في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، بدور داعم هام. ونعتقد أن المعهد ينبغي تعزيزه حتى يتمكن من الاضطلاع بدوره في تقديم أبحاث متعمقة وطويلة الأجل بشأن مسائل نزع السلاح. وينبغي للمجلس الاستشاري للأمين العام أن يكون ممثلا لتمكين نهج شاملة وتطلعي لمسائل نزع السلاح على الصعيد العالمي.

لقد عممنا بيان أطول.

السيد بيركايا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن الحركة يساورها القلق إزاء استمرار تلاشي تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. والحركة عازمة على مواصلة تعزيز مبدأ تعددية الأطراف بوصفه المبدأ الأساسي للمفاوضات في تلك المجالات، وبوصفه النهج المستدام الوحيد لمعالجة تلك المسائل وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

وتؤكد حركة عدم الانحياز على أهمية آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف، التي تتألف من مؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف لنزع السلاح، وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح بوصفها هيئة تداولية عالمية وهيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، واللجنة الأولى. وتشدد حركة عدم الانحياز على الحفاظ وتعزيز طابع ودور والغرض من كل جزء من تلك الآلية.

إن تعزيز فعالية آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح هو هدف مشترك. استناداً إلى نظامها الداخلي القائم، وأساليب العمل بها، أسفرت هذه الآلية عن معاهدات تاريخية ومبادئ توجيهية. ترى الحركة أن الصعوبة الرئيسية تكمن في الافتقار إلى الإرادة السياسية لدى بعض الدول لإحراز تقدم، لا سيما بشأن نزع السلاح النووي.

وتؤكد حركة عدم الانحياز مجددا دعوتها الموجهة إلى المؤتمر للتوصل إلى اتفاق متوازن وشامل بشأن برنامج العمل. وفي حين ترحب الحركة بالجهود المبذولة خلال دورة عام ٢٠١٤ لمؤتمر نزع السلاح بشأن برنامج عمله، عملا بقرار مؤتمر نزع السلاح الوارد في الوثيقة CD/1974 بإعادة تشكيل الفريق العامل غير الرسمي، تلاحظ حركة عدم الانحياز مداولات الفريق العامل غير الرسمي في اجتماعاته خلال دورة عام ٢٠١٤ لمؤتمر نزع السلاح. وتحيط الحركة علما أيضا بعقد مناقشات منتظمة غير رسمية خلال دورة عام ٢٠١٤ لمؤتمر نزع السلاح بشأن جميع بنود جدول أعماله، وفقا للجدول الزمني للأنشطة الواردة في الوثيقة CD/1978. وتشجع الحركة جميع الدول على إبداء الإرادة السياسية اللازمة كي يضطلع مؤتمر نزع السلاح بولايته من أجل إجراء المفاوضات.

وبغية بث زخم جديد في الجهود العالمية لنزع السلاح النووي، تدعو حركة عدم الانحياز إلى البدء العاجل للمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح من أجل الإبرام المبكر لاتفاقية بشأن الأسلحة النووية التي تحظر امتلاكها، واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها، وتنص على تدميرها، على النحو المطلوب في القرار ٣٢/٦٨، الذي قدمته الحركة.

وفيما يتعلق بهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، تعرب حركة عدم الانحياز عن أسفها لأن اللجنة لم تستطع التوصل إلى اتفاق بشأن أي توصيات منذ عام ٢٠٠٠ نظراً لغياب الإرادة السياسية والمواقف المتعنتة لبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، وبالرغم من الدور البناء للحركة والمقترحات الملموسة التي قدمتها في كل مراحل المداولات، لا سيما في الفريق العامل المعني بالتوصيات لتحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

تدعو حركة عدم الانحياز الدول الأعضاء إلى إظهار الإرادة السياسية والمرونة اللازمتين من أجل تمكين اللجنة من الاتفاق على النتائج الموضوعية في دورتها المقبلة. إن حركة عدم الانحياز من جانبها مستعدة للانخراط بشكل بناء في تعزيز المسائل المدرجة في جدول أعمال نزع السلاح وفي الطرق والوسائل الكفيلة بتعزيز آلية نزع السلاح. كذلك تكرر حركة عدم الانحياز ضرورة عقد جلسة استثنائية للجمعية العامة لدراسة تلك المسائل ول هذه القضايا.

.بما أن إظهار الإرادة السياسية أمر جوهري في الأداء الفعّال لآليات نزع السلاح، تحض حركة عدم الانحياز جميع الدول على العمل معا، وبذل المزيد من التعاون، وإظهار التزامها بشكل ملموس لكي تكفل لآليات نزع السلاح مرة أخرى، وليس في المستقبل البعيد جدا، إطلاق العنان لقدرتها على النهوض بالسلم والأمن في العالم بأسره.

السيد الجويلي (مصر): يُلقي وفد جمهورية مصر العربية هذا البيان بالنيابة عن مجموعة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية. وتؤيد المجموعة ما تضمنه البيان الذي ألقاه

المندوب الدائم لإندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/69/PV.2).

إن دعوة المجموعة العربية للتوصل إلى عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي جزء من التزامها المبدئي بتزع السلاح النووي باعتباره الأولوية القصوى لجهود نزع السلاح على النحو الذي أقرته الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة، والأولى المكرسة لتزع السلاح المعقودة في عام ١٩٧٨. وتذكر المجموعة بأن مرجعية أنشطة وآليات نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة تعود إلى تلك الدورات الاستثنائية، ولا يمكن تعديلها إلا من خلال عقد دورة جديدة للجمعية العامة تفرد لهذا الغرض. في هذا الصدد، تساند المجموعة موقف حركة عدم الانحياز الداعي إلى عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لتزع السلاح.

في الوقت الذي ترحب فيه المجموعة العربية بالجهود التي بذلها مؤتمر نزع السلاح خلال دورة عام ٢٠١٤ وبالنجاح الذي تحقق خلال رئاسة العراق للمؤتمر في عام ٢٠١٣، ومساهمته في اعتماد بتوافق الآراء قراره CD/1956/Rev.1 بشأن إنشاء فريق عامل غير رسمي معني ببرنامج عمل المؤتمر، تؤكد من جديد ضرورة توافر الإرادة السياسية الجادة من أجل التوصل إلى برنامج عمل قوي وشامل ومتوازن يلبي شواغل الدول النامية كافة، وتمكين المؤتمر، كونه المنتدى التفاوضي الوحيد في مجال نزع السلاح في إطار الأمم المتحدة، من أداء الدور المنوط به.

تؤكد المجموعة أن الجمود الحالي في أعمال مؤتمر نزع السلاح لا يعود إلى أي قصور في المؤتمر ذاته وإنما يعود إلى انعدام الإرادة السياسية للدول الرئيسية فيه. وبالتالي تطالب المجموعة العربية بالحفاظ على الدور الرئيسي لمؤتمر نزع السلاح وعدم تشتيت الجهود من خلال إنشاء آليات موازية أخرى.

إن الموضوعات الأربعة المدرجة في جدول أعمال المؤتمر: نزع السلاح النووي، ومعاهدة حظر المواد الانشطارية، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وضمانات الأمن السلبية، كلها موضوعات مترابطة، وجزء من جدول الأعمال المتكامل لتزع السلاح. ولا يصح تقديم التعامل مع أحدها قبل الموضوعات الأخرى، ولا تناول موضوعات من منظور منع الانتشار على حساب منظور نزع السلاح النووي الكامل. وينطبق ذلك على المعاهدة المقترحة للمواد الانشطارية التي نرى أنها يجب أن تعالج المخزون المتراكم من هذه المواد لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية.

تشعر المجموعة العربية بخيبة الأمل لعدم تمكن هيئة نزع السلاح من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن أي توصيات منذ عام ٢٠٠٠ بسبب عدم توفر الإرادة السياسية والمواقف غير المرنة لبعض الدول النووية التي أعاقت صراحة التوصل إلى توافق في الدورة السابقة.

بذلت المجموعة العربية جهدا كبيرا للتوصل إلى نتيجة توافقية، وقامت بدور بناء، وخاصة في الفريق العامل المعني بوضع توصيات لتحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. في هذا الصدد، تعرب المجموعة عن خالص تقديرها للسفير نايف السديري، رئيس الفريق العامل، على الجهد الذي بذله من أجل تيسير التوصل إلى توافق، وبالطبع نشكر أيضا الممثل الدائم لكرواتيا بصفته رئيس الهيئة.

تؤكد المجموعة في هذا الصدد، أهمية تحلي الدول النووية بالإرادة السياسية اللازمة والمرونة من أجل تمكين الهيئة من الاتفاق على نتائج موضوعية في الدورة المقبلة لهيئة نزع السلاح، وتؤكد أهمية مراعاة جدول أعمال الدورة المقبلة لهيئة نزع السلاح مشاغل جميع الدول، مع الاحتفاظ بالأولوية لتزع السلاح النووي، على النحو الذي أقرته الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لتزع السلاح.

السيدة هيو – أيه – كي (سورينام) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية. وبما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفدي الكلمة في هذه الدورة، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى.

إن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل تعزيز السلم والأمن الدوليين تجعل من الأساسي توفر آلية قوية في الأمم المتحدة تعالج مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار. في ذلك الصدد، يجدد اتحاد أمم أمريكا الجنوبية التزامه بالآليات التي أنشأتها الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨ والتي أنشأت مجموعة من الهيئات ذات وظائف مختلفة، ولكنها مكملة لبعضها البعض. إنها وظائف تشكل ما يعرف بآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، بهدف تعزيز دور المنظمة في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار.

في ذلك الصدد، يود اتحاد أمم أمريكا الجنوبية أن يبرز منجزات الآلية على النحو الوارد في العديد من الصكوك الدولية التي تشكل معالم هامة للقانون الدولي، من قبيل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويعتقد اتحاد أمم أمريكا الجنوبية أن أي محاولة لإصلاح آليات نزع السلاح المتعددة الأطراف ينبغي أن تتم بطريقة شاملة، في سياق الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

نشعر بالقلق الشديد لأنه طيلة السنوات الـ ١٦ الماضية لم تفلح الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، المنتدى الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح، في التوصل إلى اتفاق على برنامج العمل من أجل المعالجة الموضوعية للبنود المدرجة في جدول أعماله. يحض اتحاد أمم أمريكا الجنوبية جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح على إبداء المزيد من الإرادة السياسية لضمان بدء العمل الموضوعي باعتماد وتنفيذ برنامج عمل شامل ومتوازن بغية بدء المفاوضات للتحرك قدما في النظر في البنود الواردة في جدول أعماله، لا سيما تلك البنود المتعلقة بنزع السلاح النووي. وفي ذلك الصدد، يرحب اتحاد أمم أمريكا الجنوبية بإنشاء الفريق العامل غير الرسمي في إطار مؤتمر نزع السلاح الذي تشترك في رئاسته الإكوادور، والمكلف بوضع برنامج عمل قوي ينفذ تدريجيا.

في هذا السياق، يدعو اتحاد أمم أمريكا الجنوبية مؤتمر نزع السلاح إلى تجاوز ذلك المأزق الذي طال أمده، وإلى إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي من أجل البدء في مفاوضات بشأن اتفاقية للأسلحة النووية. ونؤكد من جديد مساندتنا لاقتراح الأمين العام المكون من خمس نقاط بشأن نزع السلاح النووي، وتأييده لاتفاقية للأسلحة النووية يدعمها نظام قوي للتحقق.

ويعتقد اتحاد أمم أمريكا الجنوبية أن هذه الاتفاقية يجب التفاوض بشأنها في إطار النظام المتعدد الأطراف القائم، سواء في مؤتمر نزع السلاح أو، إذا تعذر ذلك، في الجمعية العامة. واتحاد أمم أمريكا الجنوبية على اقتناع بأن الضمانة الوحيدة ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هي إزالتها الكاملة. ويجب أن تحصل الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية ريثما يتحقق ذلك الهدف، على ضمانات قاطعة وغير مشروطة وملزم قانونا ضد استخدام الأسلحة النووية من جانب الدول التي تمتلكها أو التهديد باستخدامها.

والتدبير المؤقت الآخر هو التفاوض بشأن معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف بشأن المواد الانشطارية للأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى التي تتضمن نظاما دوليا للتحقق وتحقق أهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي.

ونلاحظ مع القلق إمكانية حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ولهذا، نجدد التأكيد على أهمية التفاوض بشأن صك ملزم قانونا في هذا المجال، من أجل منع وضع الأسلحة في

تلك البيئة. كما نؤكد من جديد الأهمية التي نوليها للامتثال الصارم للنظام الحالي لاستخدام الفضاء الخارجي، الذي يقر بالمصلحة المشتركة للبشرية في استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

ويأسف اتحاد أمم أمريكا الجنوبية لعدم إحراز تقدم داخل هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح. كما نأسف لأنه لم يتم التوصل إلى توصيات موضوعية في الأفرقة العاملة المختلفة بشأن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، فضلا عن التدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية. وفي ذلك الصدد، بينما يعرب اتحاد دول أمريكا الجنوبية عن تقديره لجهود رئيس هيئة نزع السلاح في عام ٢٠١٤، السيد فلاديمير دروبنياك، الممثل الدائم لكرواتيا، يدعو الدول الأعضاء إلى اغتنام الفرصة االتي يتيحها بدء دورة جديدة من الدورات التي تمتد ثلاث سنوات لبذل كل الجهود من أجل السماح لهذه الهيئة التداولية التابعة الأمم المتحدة بتقديم توصيات موضوعية بشأن المسائل في مجال نزع السلاح.

وأخيرا، يود اتحاد أمم أمريكا الجنوبية أن يسلط الضوء على الأعمال التي يضطلع بها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بوصفه معهدا مستقلا مصمما للاضطلاع بإجراء بحوث مستقلة عن نزع السلاح والمشاكل ذات الصلة ولتعزيز المشاركة المستنيرة للدول في جهود نزع السلاح. ونقر أيضا بأهمية زيادة التفاعل والمشاركة من جانب المجتمع المدني في الجهود المبذولة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

السيد سيمون – ميشيل (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تؤيد فرنسا البيان الذي أدلى به بعد ظهر أمس المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/69/PV.9).

كما فعل زملائي الآخرون، سأقرأ نسخة مختصرة من بياني احتراما للقيود الزمنية. والنسخة الكاملة للبيان متاحة على الإنترنت، وسيجري توزيعها هنا.

إن فرنسا ملتزمة بنزع السلاح المتعددة الأطراف والفعال الذي من شأنه أن يهيئ الظروف من أجل عالم أكثر أمانا من خلال العمل التدريجي نحو نزع السلاح العام والكامل. أعربنا العام الماضي عن شواغلنا بشأن عدد من المبادرات الموازية في مجال نزع السلاح النووي. ولا نزال نرى أنها تتعارض مع خطة العمل المتعلقة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي اعتمدت بتوافق الآراء عام ٢٠١٠. باعتماد نهج الوصم، لا يمكن أن تؤدي هذه المبادرات إلا إلى الانقسام بدلا من الإدماج. كما أنها معرضة لخطر التشكيك في بشكل أساسي في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتقويضها، وهو أمر نعتبره مصدر قلق بالغ، لا سيما ونحن نعد للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥.

أحرز تقدم كبير في مؤتمر نزع السلاح. ومكن الجدول الزمني للأنشطة من عقد المناقشات المواضيعية كما لم يحدث من قبل بشأن كل من المسائل الرئيسية الأربع، وأكدت تلك المناقشات على وجه الخصوص أن موضوع معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية قد آن الأوان لتناوله. والفهم الأفضل لمواقف بعضنا البعض وتقليل الخلافات وتحديد السبل الممكنة للتوصل إلى الحلول الوسط أساسيةلكي نمضي قدما. غير أن هذا لا يكفي بالطبع. ولا تزال أهدافنا أكثر من أي وقت مضى هي الانتقال إلى المرحلة التالية، وبدء المفاوضات وفقا للأولوية المحددة لنا في الإجراء ١٥ لخطة عمل معاهدة عدم الانتشار، ووفقا للمقرر CD/1864. ومع ذلك، فمن الصحيح، أن المناقشات التي أجريت هذا العام في مؤتمر نزع السلاح تساعد على التحرك في هذا الاتجاه. من المهم الاعتراف بإحراز التقدم.

وأحرز تقدم أيضا بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بفضل المناقشات الموضوعية للغاية خلال الدورتين الأوليين لفريق الخبراء الحكوميين، اللتين عقدتا في عام ٢٠١٤.

سيستمر عمل فريق الخبراء الحكوميين في عام ٢٠١٥، ونتطلع إلى تقرير يتضمن العناصر الأساسية اللازمة لتسهيل التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح وفقا للوثيقة CD/1299 والولاية المنصوص عليها فيها.

ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح جزء لا يتجزأ من آلية نزع السلاح. بالرغم من أنه مؤسسة مستقلة، لكن عمله يرتبط مباشرة بالمفاوضات والمناقشات الجارية. إنه يقدم قيمة مضافة لا بديل عنها. أود أن أعرب عن خالص الشكر والتقدير للمديرة، السيدة تيريزا هيتشتر، على عملها خلال السنوات الست الماضية.

ويضطلع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح بدور هام في دعم آلية نزع السلاح. ونظرا لحياده، سيكون في وضع ييسر من خلاله بصورة مفيدة تحقيق فهم مشترك أفضل فيما بين الوفود وإحراز تقدم في المفاوضات.

بالرغم من السياق الدولي غير المواتي، أحرز نزع السلاح وتحديد الأسلحة تقدما في عام ٢٠١٤. وستدخل معاهدة تجارة الأسلحة حيز النفاذ بحلول نهاية هذا العام. وجرى التفكير مليا بشأن مسألة منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل في أيار/مايو تحت رعاية اتفاقية أسلحة تقليدية معينة، التي علاوة على ذلك يتواصل الانضام إليها. لقد اختتم مؤتمر استعراض مابوتو بشأن الألغام المضادة للأفراد. وأحرز تنفيذ خطة عمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ أيضا تقدما، مع تقديم الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية تقاريرها بموجب الإجراءات ٥، ٢٠ و ٢١ من خطة العمل، وتوقيع البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا في أيار/مايو. كما يتواصل عمل الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن.

وكما سبق أن ذكرنا، فإن النهج التدريجي هو النهج الوحيد القادر على أن يصبح الأساس لتحقيق تقدم طويل الأجل مع الاستمرار في بناء الثقة فيما بيننا.

السيد يرماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في هذه الدورة للجنة الأو، حيث وصلت يوم أمس من موسكو واجتمعت مع قيادة وفدنا بشأن الجزء الثاني من عمل اللجنة الأولى، اسمحوا لي، سيدي، أن أجدد تهانينا لكم وأن أؤكد لكم تعاوننا معكم. إني لعلى ثقة من أن هذه الدورة ستكون ناجحة، إذ أخبرني العديد من الوفود عن الكيفية التي تعملون بها وعما تتحلون به من مهارة. وأؤكد لكم أننا سوف نساعدكم بكل ما بوسعنا.

خلال المناقشة العامة تكلم العديد من الوفود عن الحالة السلبية الناجمة عن عدم كفاية فعالية أنشطة هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح. في رأينا، سيكون من المنطقي في البداية أن ننظر إلى الأسباب التي أدت إلى مأزق طويل في عملهما. إذا ألقينا نظرة موضوعية على الحالة، يصبح من الواضح أن مصدر المأزق داخل اللجنة وفي المؤتمر ليس البيروقراطية، أو النظام الداخلي أو عدم وضوح بنود جدول الأعمال. بل إن مصدر الجمود الذي اكتنف أعمال المؤتمر واللجنة نابع من عدم الفعالية في عملنا المشترك في هاتين الآليتين من آليات نزع السلاح. إنني أتكلم عن جميع الدول فرادى وجماعات. فأي اتفاق بين الدول في هذا المجال الحساس من قبيل تحديد الأسلحة أو أكثر من ذلك نزع السلاح، ينطوي على تقديم تنازلات متبادلة معقدة للغاية. وما نتكلم عنه هنا هو الأمن الوطني. لذلك، أرجو أن نتكلم بصراحة.

في الظروف الراهنة، إن تزايد عدم الاستقرار الاستراتيجي في الشؤون العالمية يعني عدم توفر الإرادة السياسية لدى الدول الأطراف للمضي قدما والتماس الحلول التوفيقية في مجال نزع السلاح. من الواضح أنه لا توجد في المستقبل المنظور بدائل لمنتديات نزع السلاح القائمة والتابعة للأمم المتحدة. لا يمكننا أن ننسى أن عند إنشاء آلية نزع السلاح تحت إشراف الأمم المتحدة وإرساء أساسها، عملنا معا على تجسيد المبادئ

الهامة جدا لترابطها وتكاملها، وانصب تركيزنا على هدف واحد للعناصر الثلاثة جميعها: هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، ومؤتمر نزع السلاح واللجنة الأولى. نهيب بالآليات الثلاث التي يجمعها هدف واحد أن تقوم، وفقا لولاياتها، بمهام محددة، وهي مهام لا يمكن أن يوكل تنفيذها إلى أي منتدى آخر أُنشيء ارتكازا على تلك المبادىء والنظام الدخلي.

ومع ذلك، يمكننا أن نلمس أن هناك أمثلة على إنشاء تلك المنتديات وعملها من أجل حل مسائل محددة في جدول أعمال نزع السلاح. ومهما يكن من أمر، فإن المناقشات في تلك الحالات تقتصر على مجالات ضيقة جدا ومتخصصة تهدف إلى تحقيق عناصر محدودة جدا لولاياتها للخروج بنتائج. فلنتذكر أنه ما من واحد من تلك المنتديات يمكن أن يكون واسعا في نطاقه وخبرته كعناصر نزع السلاح الثلاثة الحالية التابعة للأمم المتحدة.

إن الاتحاد الروسي إذ يأخذ في الحسبان تلك التفاهمات الواضحة والمعروفة، سيواصل البحث بهمة ونشاط عن حلول مقبولة لجميع الأطراف في مجال نزع السلاح. ونحض جميع الدول على أن تحذو حذونا، إذ لا توجد بدائل أخرى في مجال نزع السلاح. إن مهمتنا الرئيسية هنا تنشيط آليات الأمم المتحدة الثلاث لنزع السلاح للعمل بصورة مشتركة من أجل اتخاذ قرارات حقيقية، وأشدد على اتخاذ قرارات مقبولة للجميع، حيال القضايا الراهنة التي تواجهنا.

لم تستنفد بعد الامكانات التي تنطوي عليها الأفكار التي أعربنا عنها بالفعل، ولا يزال يتعين علينا البحث عن أفكار جديدة. لقد ظهرت بارقة أمل انبثقت من الدورة الأخيرة لمؤتمر نزع السلاح، حيث اضطلع المشاركون فيها بعمل إضافي فيما يتعلق بالاتفاق على برنامج العمل في إطار الفريق العامل غير الرسمي المنشأ خصيصا لذلك، والاتفاق أيضا على جميع المسائل المدرجة في جدول الأعمال. تم كل ذلك في شكل مناقشات مواضيعية مستفيضة. ولا يزال يتعين البت في مسائل أخرى تتعلق ببرنامج العمل. كانت جهود الوفود ترمي إلى اقتداح زناد الأفكار التي أرست الأساس الرئيسي للمزيد من عملنا البناء. إن المناقشات المواضيعية الهامة والقائمة على الخبرة، أسفرت عن تقييم إيجابي من جانب المشاركين.

نتوقع من الوفود في اللجنة الأولى الدفع قدما بهذه التحركات الإيجابية، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى إزالة العقبات أمام أنشطة التفاوض. وينبغي لجميع الدول المساهمة بقوة في عملية تنشيط المؤتمر بأن تعتمد من دون تصويت مشروع القرار التقليدي بشأن تقرير المؤتمر. ومما هو في غاية الأهمية أيضا أن نفس المجموعة التي تتبع نفس النهج في التفكير في ثلاث دورات على التوالي تخرج ببيانات مشتركة تأييدا للمؤتمر.

اسمحوا لي الآن أن أتلو عليكم الوثيقة بالنيابة عن إثيوبيا، والأرجنتين، وإندونيسيا، وباكستان وبنغلاديش، وبيلاروس، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وزمبابوي، والصين، وطاجيكستان، والعراق، وفييت نام، وكازاخستان، وكينيا، وميانمار، ونيكاراغوا، والهند. قمنا بصوغ البيان باللغة الإنكليزية، لذلك سوف أتلوه باللغة الإنكليزية.

(تكلم بالإنكليزية)

وإذ نشير إلى البيانات التي أدلت بها الدول التي تتبع نفسه النهج في التفكير في اللجنة الأولى في الدورتين السابعة والستين والثامنة والستين، نؤكد من جديد التزامنا باستئناف المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح من دون مزيد من التأخير.

نحن على ثقة بأنه لا يمكن إحراز تقدم ملموس في نزع السلاح المتعددة الأطراف وفي تعزيز النظم الدولية لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار إلا في إطار آليات نزع السلاح المتعددة الأطراف، ولا سيما مؤتمر نزع السلاح مع الأخذ في الحسبان الأولويات الوطنية والأمنية للدول الأعضاء.

ونعتقد أن المؤتمر، بوصفه المنتدى التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف، فإنه استنادا إلى مبدئه الأساسي المتمثل في توافق الأراء وفي عضويته، لا يمكنه الاستعاضة عنه بأي منتدى آخر لمعالجة المسائل المعقدة المدرجة في جدول أعماله. ونشيد بجهود جميع رؤساء مؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠١٤ للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل. وفي الوقت نفسه، نشعر بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم في هذا الصدد.

نرحب بإعادة إنشاء الفريق العامل غير الرسمي مع ولاية تتمثل في وضع برنامج عمل قوي في مضمونه ينفذ على مراحل على مر الزمن، ونثني على الرئيس المشارك للفريق العامل غير الرسمي، سفير إكوادور، السيد لويس غاييغوس تشيريبوغا، والرئيس المشارك السفير أستراليا، بيتر وولكوت، ممثل أستراليا، على جهودهم للتوصل إلى حل مقبول.

ونناشد الدول المشاركة في أعمال مؤتمر نزع السلاح إبداء الإرادة السياسية من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل متوازن وشامل للمؤتمر واستئناف أعماله الموضوعية بشأن المسائل الأساسية المتعلقة بجدول أعمال مؤتمر نزع السلاح ألا وهي – نزع السلاح النووي، وعقد معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة النووية المتفجرة الأخرى، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وعقد ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها – وفقا لولاية مؤتمر نزع السلاح ونظامه الداخلي.

وريثما يعتمد برنامج العمل ذاك، ينبغي تشجيع إجراء مناقشات منظمة وموجهة نحو تحقيق النتائج في المؤتمر. وفي ذلك الصدد، نرحب بالمناقشات المنظمة والموضوعية التي عقدها المؤتمر خلال دورته لعام ٢٠١٤. ونناشد جميع الدول المعنية الاضطلاع بمسؤولياتها وبذل كل الجهود من أجل التغلب على حالة الجمود المستمرة منذ أمد طويل في مؤتمر نزع السلاح.

(تكلم بالروسية)

ويطلب الاتحاد الروسي نشر هذا البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق اللجنة الأولى. وسنترك الباب مفتوحا للانضمام إلى قائمة مقدمي مشروع القرار لغاية نهاية الدورة الحالية. وندعو جميع الدول المهتمة بمستقبل مؤتمر نزع السلاح إلى الانضمام إلى هذا البيان لدعم المؤتمر. وتلقيت من فوري معلومات مفادها أن أرمينيا انضمت إلى قائمة مقدمي مشروع القرار. ونأمل في المستقبل القريب – واستنادا، ضمن أمور أخرى، إلى النتائج الإيجابية للمناقشات في هذه الدورة للجنة الأولى – أن نتمكن معا من التوصل إلى قرارات تسهل تعزيز آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف بغية زيادة فعالية أنشطة هياكل الآلية والإسراع ببدء أعمال محددة الهدف في إطار هذه الهياكل ووفقا لولاياتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل إعطاء الكلمة للمتكلم التالي، أرجو أن أذكر الوفود بأن تقتصر بياناتها على خمس دقائق حينما تتكلم بصفتها الوطنية وسبع دقائق حين تتكلم بالنيابة عن عدة وفود.

أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا ليتولى عرض مشروع القرار A/C.1/69/L.8.

السيد محمد (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): طلب وفد بلدي أخذ الكلمة ليعرض أمام اللجنة الأولى مشروع القرار المعنون ”تقرير مؤتمر نزع السلاح“ (A/C.1/69/L.8). وبما أنني بالأمس تناولت بإسهاب أعمال المؤتمر خلال عام ٢٠١٤ في المناقشة العامة بشأن آلية نزع السلاح، فإنني سأتولى بإيجاز عرض مشروع القرار.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير ماليزيا لجميع الوفود على الروح البناء والمرونة التي أبدتها خلال المفاوضات بشأن التقرير فضلا عن المفاوضات بشأن مشروع

القرار. ويحدوني أمل صادق في أن يعتمد مشروع القرار بدون تصويت، كما كان الحال في القرارات المماثلة في الماضي.

وجاء مشروع القرار نتيجة لمشاورات مكثفة أُجريت في جنيف. وبالرغم من بعض اللحظات العصيبة، يدل اتفاق جميع الوفود على مشروع القرار على قوة تعددية الأطراف في تقريب الشقة فيما بين الآراء والمواقف المختلفة. وأرى أن مشروع القرار تجسيد نزيه ومتوازن لتقرير مؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠١٤. ويبقى التركيز الرئيسي لمشروع القرار كما كان عليه في الدورات السابقة، مع إدخال التحديثات الفنية الضرورية فضلا عن الإضافات التي تعكس أعمال مؤتمر نزع السلاح هذا العام.

إن أحد التغييرات الطفيفة، ولكنها هامة، التي أُدخلت هذا العام، هو الإشارة إلى مؤتمر نزع السلاح بصفته المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح. ويهدف هذا التغيير إلى أن يعكس بدقة المصطلح المستخدم في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، (القرار دإ-١٠/٢)، التي، كما يعلم جميع الأعضاء، أنشأت مؤتمر نزع السلاح.

ويشير مشروع القرار مع شعور بالقلق إلى أن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من بدء أعماله الفنية لهذا لعام، بما في ذلك المفاوضات، بالرغم من جهود الرؤساء المتعاقبين وجهود الدول الأعضاء. ومع ذلك، يرحب مشروع القرار بقرار المؤتمر إعادة إنشاء الفريق العامل غير الرسمي المنوطة به ولاية وضع برنامج عمل، فضلا عن المناقشات غير الرسمية بشأن جميع البنود المدرجة في جدول أعمال المؤتمر. وكما أوضحت بالأمس، ينظر إلى كلتا الآليتين باعتبارهما يسهمان إسهاما إيجابيا في أعمال المؤتمر.

كما يحيط مشروع القرار علما بالمناقشات المتعلقة بسير أعمال المؤتمر في عام ٢٠١٤، التي تناولتها العديد من الوفود وتناولها نائب الأمين العام نفسه. ويواصل مشروع القرار التركيز على أهمية معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، بوصفه مؤسسة قائمة بذاتها ومستقلة، ويسلم بأهمية التعاون بين المجتمع المدني ومؤتمر نزع السلاح.

ونظرا لبقاء مؤتمر نزع السلاح في حالة جمود لفترة عقدين من الزمان تقريبا، يهيب مشروع القرار بمؤتمر نزع السلاح أن يواصل تكثيف مشاوراته بهدف اعتماد برنامج عمل متوازن وشامل وتنفيذه في أقرب وقت ممكن خلال دورته لعام ٢٠١٥. وبصفتي الرئيس الحالي للمؤتمر، من المؤكد أن هذا الأمر سيكون محور تركيز مشاوراتي مع الرئيس المقبل ممثل المكسيك خلال الفترة بين دورتي اللجنة.

وفي الختام، أود أجدد الإعراب عن أملي بأن تتمكن اللجنة من أن تعتمد بدون تصويت مشروع القرار بشأن تقرير مؤتمر نزع السلاح.

السيد العجمي (الكويت): يود وفد بلدي في البداية أن يعلن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد جمهورية مصر العربية بالنيابة عن المجموعة العربية، وكذلك تأييده للبيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/69/PV.2).

وتجدد دولة الكويت التأكيد على مواقفها السابقة إزاء أهمية العمل المتعدد الأطراف بوصفه السبيل الأمثل للتصدي للتحديات، ومعالجة القضايا المتصلة بنزع السلاح ومنع الانتشار، وتعزيز أطر التعاون والتنسيق على الصعيدين الإقليمي والدولي، وفقا لميثاق الأمم المتحدة الرامي إلى الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. لهذا، فإن العمل على تعزيز فعالية آليات نزع السلاح المتعددة الأطراف والمتمثلة في مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح واللجنة الأولى يجب أن يبقى هدفا عالميا مشتركا لضمان استمرار هذه الآليات بالأدوار المناطة

بها، وفقا للولايات المحددة في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، التي عقدت في عام ١٩٧٨.

وفي هذا الصدد، تعرب دولة الكويت عن قلقها من استمرار حالة الجمود المزمن والمصاحب لمؤتمر نزع السلاح، حيث جسد غياب الإرادة السياسية لعدد من الدول الأعضاء في المؤتمر تحديا وعائقا كبيرا عمد إلى تعطيل المؤتمر من خلال عدم التوافق على جدول أعمال محدد. وبالرغم من تلك التحديات، فإن دولة الكويت ترحب بقرار مؤتمر نزع السلاح 1956/Rev.1 القاضي بإنشاء فريق عامل غير رسمي تسند إليه ولاية وضع برنامج عمل قوي ينفذ تدريجيا، وفق مدى زمني، آملين أن تسفر هذه الجهود عن توصل المؤتمر إلى توافق للآراء على جدول أعمال محدد يتناول القضايا الرئيسية المدرجة في جدول أعماله منذ أكثر من ١٦ عاما.

وكذلك ترحب دولة الكويت بالاقتراح الخاص بتعيين مقرر خاص معني بتوسيع عضوية المؤتمر. ذلك لأن إشراك أكبر عدد من الدول الأعضاء في المؤتمر سيدفع بلا شك جميع الجهود الدولية إلى تحقيق تقدم ملموس في العديد من القضايا التي لا تزال مدرجة في جدول أعمال المؤتمر.

ولا يفوتني في هذا المقام التأكيد على الأهمية الكبيرة لهيئة نزع السلاح بوصفها محفلا تداوليا يتم من خلاله تناول الأفكار والمبادرات الجديدة وتقديم التوصيات بشأن المواضيع الهامة والمحورية في مجال نزع السلاح، الذي ما زال يعاني من عدم القدرة على الحصول على توافق للآراء تجاه القضايا ذات الصلة، التي تدرج خلال الدورات الموضوعية المتعددة منذ عام ٢٠٠٠.

وفي الختام، يأمل وفد بلدي في استمرار الجهود الدولية المتعددة لدعم آليات نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، وذلك حتى نصل إلى اليوم الذي نحتفل فيه بالتخلص التام والقابل للتحقق منه من جميع الأسلحة النووية، وكذلك معالجة جميع الشواغل الناتجة عن انتشار بقية صنوف الأسلحة والتقنيات المصاحبة لها.

السيد الطائي (العراق) (تكلم بالفرنسية): بما أن هذه المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة في هذه الدورة، أرجو أن تسمحوا لي بتهنئتكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى لعام ٢٠١٤. وأنا على يقين بأن حكمتكم وتجربتكم ستساعدنا على تحقيق نتائج جيدة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتمنى لكم ولأعضاء المكتب الآخرين النجاح في أعمالكم.

(تكلم بالعربية)

يود وفد بلدي الإعراب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/69/PV.2) وللبيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية.

وتولي حكومة العراق أهمية كبيرة لمسألة نزع السلاح العام والشامل، إدراكا منها أن سباق التسلح لا يؤدي إلى إحلال السلام والأمن بقدر ما هو سبب رئيسي للتوتر وعدم الاستقرار، وأن تمسك حكومة العراق باتفاقيات ومعاهدات نزع السلاح وعدم الانتشار يأتي إيمانا منها بأن الانضمام العالمي إلى الاتفاقيات الدولية بشأن أسلحة الدمار الشامل والامتثال العالمي لهذه الاتفاقيات بدون تمييز والقضاء الكامل على هذه الأسلحة تعد من الركائز الأساسية التي توفر للمجتمع الدولي ضمانة حقيقيا لوضع حد لاستخدام أسلحة الدمار الشامل أو التهديد باستخدامها، فضلا عن تحقيق السلام والأمن الدوليين من خلال التوصل إلى حلول مشتركة وعملية عن طريق التفاوض في إطار متعدد الأطراف لإبرام الاتفاقيات الجماعية. وعليه، انضم العراق إلى جميع المعاهدات الرئيسية لنزع السلاح، وأكد التزامه الكامل بتنفيذ جميع أحكامها وبتنفيذ متطلباتها.

ويؤكد وفد العراق على أهمية الدور الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح بوصفها الهيئة التداولية المتعددة

الأطراف المعنية بقضايا نزع السلاح داخل الأمم المتحدة. وتبرز أهمية دور الهيئة حاليا في هذه البيئة الدولية المعقدة وفي ظل تزايد الأزمات الإقليمية والتهديدات الإرهابية وتفاقم مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل والجمود الذي يشهده ميدان نزع السلاح. وهي جميعا عوامل تعرض الاستقرار الدولي للخطر.

ويعرب وفد بلدي عن أسفه لعدم تمكن الهيئة خلال دورتها الأخيرة لعام ٢٠١٤ من اعتماد التوصيات بشأن البندين ”توصيات لتحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية“ و”التدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية“. وفي السياق ذاته، يقدم وفد بلدي شكره للسفير فلاديمير دروبياك بصفته رئيس الهيئة في دورتها لعام ٢٠١٤ على الجهود التي بذلها طوال المرحلة الماضية، ويعرب عن تأييده لما جاء في ورقة المبادئ التي قدمها السفير خلال الاجتماع غير الرسمي الذي عقد خلال الشهر الماضي، بما يسهم في كسر الجمود الذي يعتري عمل الهيئة منذ عام ٢٠٠٠ واستئناف الاضطلاع بدورها الهام لتحقيق التقدم الملموس في قضايا نزع السلاح.

ويولي العراق اهتماما خاصا لمؤتمر نزع السلاح. فهو المحفل الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح ولديه سجل من النجاحات السابقة إلا أنه، وللأسف، يمر الآن بمنعطف حاسم وبمرحلة معقدة للغاية، إذ لم يتمكن المؤتمر منذ ما يقارب ١٨ عاما من ممارسة الدور التفاوضي المناط به بشأن معاهدات نزع السلاح، بسبب عدم التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج العمل. ومن هنا، يتحتم علينا مضاعفة جهودنا للتوصل إلى برنامج عمل شامل ومتوازن يلبي شواغل الدول الأعضاء، وبما يتفق مع النظام الداخلي وإحراز تقدم في القضايا المدرجة في جدول أعمال المؤتمر.

وتشاطر العديد من الدول الأعضاء العراق في موقفه بوجوب إبقاء موضوع نزع السلاح النووي على رأس أولويات مؤتمر نزع السلاح، وفقا للمركز الخاص الممنوح له في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح لعام ١٩٧٨، إضافة إلى ما خلصت إليه محكمة العدل الدولية في فتواها الصادرة في عام ١٩٩٦(A/51/218، المرفق)، التي تؤكد أن استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها يعد مخالفا لأحكام القانون الدولي الخاص بالنزاعات المسلحة، وعلى الالتزام الدولي بالسعي بحسن نية لإجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. وعليه، نكرر تأكيدنا على أن يكون نزع السلاح النووي الكامل في مقدمة أولوياتنا، إذ أن الطبيعة المدمرة لهذه الأسلحة تجعل القضاء عليها تماما وبشكل نهائي ضرورة لبقاء البشرية جمعاء وأن استمرار وجودها يشكل مصدر تهديد للسلام والأمن الدوليين.

السيد مارن (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة في هذه الدورة، فإنني أيضا أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم، سيدي، وأهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم، وأن أتعهد بتقديم دعمنا لكم في جهودكم لتوجيه أعمالنا بنجاح.

كما أود أن أعلن تأييد سلوفينيا للبيان الذي أُدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/69/PV.9)، وأيضا أن أضيف بضع نقاط نرى أنها هامة بالنسبة لسلوفينيا.

وترى سلوفينيا، بوصفها داعما قويا لتعددية الأطراف الفعالة، أن المنظمات الدولية تخدم أغراضها بمساعدة الدول الأعضاء على جعل العالم مكانا أفضل. وللأسف، لم يكن ذلك هو الحال دائما فيما يتعلق بآلية نزع السلاح المتعددة الأطراف. فآلية نزع السلاح، لا سيما مؤتمر نزع السلاح وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، تخفق في التصدي للتحديات في الوقت الحالي ويقل أداؤها باستمرار عن المستوى المطلوب.

وتشعر سلوفينيا بالإحباط على وجه الخصوص من استمرار حالة الجمود في مؤتمر نزع السلاح في جنيف. ونشعر

بالأسف مرة أخرى لأن المؤتمر لم ينجح في بدء المفاوضات بشأن اتفاقات نزع السلاح الدولية، وبالتالي عجز عن الاضطلاع بولايته. ولا نزال نرى أن على المؤتمر أن يبدأ المفاوضات بشأن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في أقرب وقت ممكن. ونناشد الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح اتخاذ القرارات الضرورية.

ونرحب بتعيين سفير ألبانيا هذا العام في مؤتمر نزع السلاح في جنيف بوصفه صديقا لرئيس المؤتمر بشأن مسألة توسيع عضويته. ونأسف لعدم الإشارة إلى ذلك في التقرير السنوي للمؤتمر أو في مشروع القرار ذي الصلة.

ولا تزال سلوفينيا ترى أن توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح يمثل أمرا عاجلا ونحن على اقتناع بأن إعلان الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة (القرار دإ-٢/١٠، ثانيا) الذي ينص على أنه لجميع الدول الحق في المشاركة في مفاوضات نزع السلاح، لا يزال صحيحا. ولهذا السبب، نواصل دعوة المؤتمر إلى اتخاذ قرار بشأن توسيع العضوية في أقرب وقت ممكن. وفي رأينا، لن يمثل الأعضاء الجدد حجر عثرة بل إن وجودهم من شأنه أن يثري أعمال المؤتمر وأن يسهم بأفكار جديدة في مداولاته.

وفي الختام، ينبغي أن نواصل البحث عن السبل الكفيلة بتحسين الآلية القائمة لنزع السلاح. وقد تابعت سلوفينيا عن كثب عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية، الذي أنشئ في عام ٢٠١٢ للمضي قدما بالمفاوضات المتعددة الأطراف، والذي عقد اجتماعاته في جنيف في ربيع عام ٢٠١٣. وفي رأينا أنها كانت ممارسة مفيدة ربما يمكن تكرارها.

السيد فان دير كفاست (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): لا يمكن التصدي بطريقة حازمة ومتسقة للتحديات الأمنية العالمية ولتزايد الاهتمام العام والسياسي بمسألة نزع السلاح التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم إلا من خلال آلية لنزع السلاح تؤدي عملها على نحو جيد. والشلل الحالي الذي تعاني منه بعض أجزاء آلية نزع السلاح يشكل مصدر قلق كبير لهولندا، ونواصل الضغط من أجل تنشيطها والخروج بمبادرات جديدة.

وقد شهد مؤتمر نزع السلاح بعض التطورات المشجعة أثناء دورته لعام ٢٠١٤ بإجراء مناقشات جيدة ومستفيضة في إطار الجدول الزمني للأنشطة. فقد نوقشت جميع القضايا الأساسية، ودرس الفريق العامل غير الرسمي مزيدا من الإمكانيات لوضع برنامج عمل. كما نظرنا في اقتراحات الأمين العام بالنيابة لمؤتمر نزع السلاح بشأن إمكانية التفاوض على اتفاق إطاري باعتباره إسهاما إيجابيا.

ولكن لسوء الحظ، فقد ثبت مرة أخرى أنه ليس بالإمكان الاتفاق على بدء المفاوضات، وبالتالي وللأسف سيستمر المأزق. ومع ذلك، فإننا نرى أن مواصلة أعمال الفريق العامل غير الرسمي يمكن أن تكون مفيدة. ويحدونا الأمل في أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح من مواصلة الاستفادة من هذا الزخم الإيجابي في دورته لعام ٢٠١٥. وتقوم هولندا حاليا باستكشاف الخيارات في هذا الصدد، وذلك بالتعاون مع الرؤساء الخمسة الآخرين لدورة عام ٢٠١٥.

لقد اختتمت هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة دورة أخرى من دوراتها التي تستمر لثلاث سنوات دون الاتفاق على توصيات موضوعية. وفي هذا السياق، نؤيد لنظر في أساليب عمل هيئة نزع السلاح. ونؤكد على الحاجة إلى أن تجري الهيئة مناقشات أكثر تركيزا وموجهة بقدر أكبر نحو تحقيق نتائج بشأن بنود جدول الأعمال. وندعم دعما كاملا الجهود التي يبذلها رئيسها الكرواتي في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بكل من مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح، نرى أن هذين المنتديين سيستفيدان من الإسهامات التي يقدمها المجتمع المدني. ونرى أنه من المفيد أن يعقد كلا

المنتديين اجتماعات خاصة بمشاركة المنظمات غير الحكومية والعلماء وخبراء آخرين في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

وبخصوص اللجنة الأولى، فإننا ممتنون لما أُحرز حتى الآن من تقدم وللتوجيه المهني المقدم من جانبكم، سيدي الرئيس . أما بشأن قيام اللجنة بمهامها بشكل فعال، فلدينا ملاحظتان تتعلقان في المقام الأول بالطريقة التي نتعامل بها مع مشاريع القرارات.

أولا، لقد تسلمنا في هذه الدورة عددا كبيرا من مشاريع القرارات في وقت متأخر نوعا ما، أي قبيل الموعد النهائي أو حتى في يوم الموعد النهائي. وقد حد ذلك بشدة من وقت وإمكانية مناقشة النصوص قبل إصدار طبعتها الأولى. وبطبيعة الحال، هناك دائما إمكانية لإصدار نسخ منقحة، ولكننا جميعا نعلم أن ذلك عادة ما يحد من إمكانيات إجراء مشاورات. ولهذا السبب، يناشد وفد بلدي تقديم مشاريع النصوص في وقت أبكر ليتسنى إجراء مشاورات في الوقت المناسب. وهذا من شأنه أن يعزز شفافية عملنا هنا ونوعيته.

ثانيا، إننا نقدر العرض الذي قدمته الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر بشأن متابعة القرارات من خلال تقديم التقارير. وعلى الرغم من أن هذا ليس بجديد، فإننا نرى أن عدم تقديم نسبة ٩٥ في المائة من جميع الدول الأعضاء لآرائها في التقارير المطلوبة أمر غير مقبول. وغالبا ما تضم هذه النسبة مقدمي مشاريع قرارت. ولذلك، نرى أنه ينبغي أن نأخذ ذلك في الاعتبار في أعمالنا المقبلة، وكذلك في القرارات وفي صياغتها. ومن ثم، فإننا نطلب إلى المكتب التشاور مع المجموعات المختلفة بشأن هذه المسألة وتقديم مقترحات لتجنب الطلبات غير الضرورية في المستقبل.

إن تنشيط آلية نزع السلاح هو أيضا موضوع هام في جدول أعمال الجمعية العامة. وفي دورتها السادسة والستين، قدمت هولندا، جنبا إلى جنب مع سويسرا وجنوب أفريقيا، مشروع قرار بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. ويهدف مشروع القرار هذا إلى توحيد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حول الحاجة إلى تنشيط أعمال آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح. واعتمدت اللجنة مشروع القرار بتوافق الآراء، وفيما بعد اعتمدته الجمعية العامة كذلك (القرار ٦٦/ ٦٦). وفي هذا العام – كما كان الحال خلال الدورتين السابقتين للجنة الأولى – تم انتخاب واضعي ذلك القرار لتقديم مشروع مقرر لإدراج هذا البند في جدول أعمال اللجنة في دورتها السبعين.

وعلى الرغم من حدوث بعض التطورات المشجعة، من الواضح أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح وآلية نزع السلاح. وسنواصل الدعوة إلى إحراز تقدم تحقيقا لهذه الغاية، ونحن على استعداد للتعاون مع جميع الوفود بشأن إعادة النظر في تنفيذ القرار ٦٦/٦٦ في العام المقبل.

السيد وو جيانجيان (الصين) (تكلم بالصينية): لقد أنشئت آلية الأمم المتحدة الحالية المتعددة الأطراف لنزع السلاح، بما في ذلك اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح والمجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح، بموجب الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح (القرار د إ-١٠/٢). وبوصفه المنتدى الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح، نجح المؤتمر والهيئات التي سبقته في إبرام معاهدات مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وبوصفها هيئة تداولية تضطلع بمهمة دراسة وتقديم توصيات بشأن مختلف المسائل في مجال نزع السلاح، صاغت هيئة نزع السلاح على مر السنين مبادئ مبادئ توجيهية وتوصيات بتوافق الآراء،

بما في ذلك المبادئ التوجيهية المتعلقة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وقد قدمت آلية نزع السلاح الحالية وما حققته من إنجازات إسهاما هائلا في تحقيق السلام والاستقرار، وتعزيز إقامةنظام عادل في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

ويساور المجتمع الدولي القلق إزاء عدم إحراز تقدم ملموس في مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح في السنوات الأخيرة. ويكمن السبب الجذري للمأزق الحالي في آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف أولا في العوامل السياسية، وليس في الآلية نفسها أو نظامها الداخلي. ومن ناحية أخرى، فإن التغيرات العميقة والمعقدة في الساحة الأمنية الدولية تشكل عوامل مهمة في منع مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح من إحراز تقدم. وفي ظل الظروف الجديدة، ينبغي لنا – بروح مواجهة الواقع وتشكيل التطورات المقبلة – التمسك بمبادئ الأمن غير المنقوص للجميع والحفاظ على التوازن والاستقرار الاستراتيجيين، والسعي جاهدين إلى إيجاد حلول عملية لتنشيط أعمال آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف الحالية.

فأولا، ينبغي تعزيز الإرادة السياسية وبذل جهود من أجل إيجاد مخرج من الجمود الحالي.

وينبغي أن تظهر جميع الأطراف الإرادة السياسية الكافية، والمرونة اللازمة، والاحترام المتبادل، وأن تضيق هوة الخلافات وتتوصل إلى أرضية مشتركة من خلال مشاورات تُجرى على قدم المساواة. وينبغي بذل الجهود من أجل التوصل إلى حلول يمكن أن تكون مقبولة لدى الجميع، بغية تشجيع بدء العمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح، وهيئة نزع السلاح في القريب العاجل.

وثانيا، ينبغي الحفاظ على مبدأ توافق الآراء. فمسائل نزع السلاح تتعلق بالأمن الدولي والمصالح الأمنية الأساسية لجميع البلدان. أما مبدأ التوافق في الآراء، الذي يشكل أساس النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح، فيشكل ضمانا مؤسسيا هاما لحماية مصالح الأمن الوطني لمختلف البلدان. ولن يضمن التخلي عن آلية نزع السلاح القائمة وإنشاء منتديات جديدة مشاركة جميع البلدان أو عالمية نتائجها المحتملة.

وثالثا، ينبغي تهيئة بيئة أمنية مؤاتية. وينبغي لنا أن نعترف اعترافا تاما بالآثار المترتبة على الحالة الأمنية الدولية والإقليمية في عملية نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وينبغي لنا من خلال تعزيز الحوار والاتصالات – زيادة مستوى الثقة المتبادلة ومراعاة الشواغل الأمنية المشروعة للبلدان المعنية، من أجل تهيئة ظروف إيجابية ومناخ موات لتنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح.

وتؤيد الصين البيان المشترك الذي قدمه الاتحاد الروسي بالنيابة عن مجموعة من البلدان دعما لمؤتمر نزع السلاح. وترحب الصين بالتطورات الجديدة هذا العام في عمل مؤتمر نزع السلاح، بما في ذلك إعادة إنشاء الفريق العامل غير الرسمي المعني بإعداد برنامج العمل، وإجراء مناقشات متعمقة بشأن جميع بنود جدول الأعمال وفقا للجدول الزمني للأنشطة. ويحدونا الأمل في أن تقيّم جميع الأطراف التطورات الإيجابية الحالية في مؤتمر نزع السلاح وتحتضنها وأن تعزز بنشاط الشروع المبكر في الأعمال الموضوعية على أساس برنامج عمل شامل ومتوازن.

وتثني الصين على الجهود البناءة للسفير دروبنياك، الرئيس السابق لهيئة نزع السلاح وتدعمها، في محاولة تنشيط عمل الهيئة. وقد قدمت الصين آراءها وتوصياتها بشأن تنشيط أعمال الهيئة، بما في ذلك تقديم توصية إلى الهيئة من أجل التداول بشأن هذه المسائل الجديدة مثل المبادئ التوجيهية لحفظ المعلومات وأمن الفضاء الإلكتروني ومن أجل منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي.

وستواصل الصين، جنبا إلى جنب مع الأطراف الأخرى، تقديم إسهامات لتعزيز تنشيط آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف الحالية في إطار الأمم المتحدة.

السيد تانالينوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إجراء هذه المناقشة بشأن الموضوع بالغ الأهمية المتمثل في آلية نزع السلاح، التي تحتاج إلى إعادة تنشيطها إذا أريد لها أن تظل فعالة وذات صلة بتحديات القرن الحادي والعشرين وتهديداته. وسوف أتطرق بإيجاز إلى كل كيان من الكيانات، وهي مؤتمر نزع السلاح، وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، واللجنة الأولى، فضلا عن الفروع الإقليمية لنزع السلاح، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

لقد تم التعبير عن الإحباط المتزايد الذي يشعر به المجتمع الدولي إزاء مؤتمر نزع السلاح بصوت عال وواضح. ويبين التحليل أن الأسلحة النووية مرتبطة بالمفاهيم الأمنية للعديد من الدول، سواء كانت تمتلك هذه الأسلحة أو لا. وبالتالي، يجب أن يكون أي منتدى لنزع السلاح متعدد الأطراف وأن يتخذ القرارات بتوافق الآراء. ويكمن مؤتمر نزع السلاح في صلب هذه العملية. وتحث كازاخستان الأعضاء على المشاركة البناءة وبذل الجهود المتضافرة من أجل إحراز تقدم، فمن الأمور الأساسية أن يعمل المؤتمر بكامل طاقته. ويمثل مجتمع نزع السلاح مجموعة فريدة من الخبرات بشأن طائفة واسعة من المسائل. يجب أن يتجاوز مؤتمر نزع السلاح الخطوة الأولى المتمثلة في إنشاء فريق عامل غير رسمي وأن ينظر في اتخاذ إجراء بشأن المقترحات الأخرى التي قدمها قاسم – جومارت توكاييف، الأمين العام السابق للمؤتمر.

أما الاقتراح الداعي إلى إنشاء هيئة فرعية لتحسين فعالية أداء مؤتمر نزع السلاح فيعد اقتراحا حاسما لتيسير بناء التوافق في الآراء. وتتطلب الطريقة التي ينتهجها المؤتمر في برنامج عمله تدقيقا شاملا. فالفصل بين اعتماد برنامج العمل والولاية المحددة بشأن المسائل المدرجة في جدول الأعمال يمكن أن يسهم في وضع حد للحالة الراهنة. ويعد توسيع العضوية وزيادة مشاركة المجتمع المدني، وجميع الاقتراحات الأخرى المقدمة من الدول الأعضاء، آراء قيمة.

أما الكيان الثاني – هيئة نزع السلاح – فيبعث على القلق مع تركيزه على بندين اثنين فقط من بنود جدول الأعمال، على الرغم من التطورات السياسية الجديدة التي لم يسبق لها مثيل. تحتاج هيئة نزع السلاح إلى متابعة مشاريع القرارات التي اعتمدت في اللجنة الأولى وأن تتناول بدرجة أكبر التهديدات الخطيرة للسلام والأمن الدوليين التي نشهدها اليوم. وتود كازاخستان أن تعرب عن خالص تقديرها للسفير دروبنياك، رئيس دورة عام ٢٠١٤ لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، على مجموعة التوصيات الدقيقة والثاقبة للغاية التي قدمها لتنشيط الهيئة، والتي ينبغي أن تنفذ بإرادة والتزام سياسيين.

وقد اتخذت في السنوات العشر الماضية عدة تدابير من أجل ترشيد أساليب عمل اللجنة الأولى. وبهدف تحقيق الكفاءة والفعالية، قامت اللجنة بتبسيط أعمالها، مع تقديم القرارات مرة كل سنتين أو كل ثلاث سنوات وتم توحيد التقارير، ضمن تدابير أخرى موجهة نحو الكفاءة. ومع ذلك، فإن الفعالية والسلطة والنتائج لا تزال موضع تساؤل. والأهم أن التحسينات لم تؤد إلى إحراز تقدم في الجوهر أو إعطاء دفعة للأمام. وما زلنا نقضي الكثير من الوقت في عملية التصويت على عدد كبير من مشاريع القرارات التي عفا عليها الزمن، في حين أن الظروف الجغرافية والسياسية قد تغيرت بشكل كبير.

ونلاحظ أيضا مع الارتياح الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف، الذي تمسك بمبادئ الانفتاح والشفافية والشمول. وفي حين أيدت كازاخستان القرار المعنون ”المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف“، فإنها تعتقد اعتقادا راسخا أنه يجب النظر في جميع توصيات الفريق العامل المفتوح باب العضوية في مؤتمر نزع السلاح.

ويود وفد بلدي أن يعترف مع التقدير بالعمل الذي يضطلع به معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، وما يتحمله من مسؤولية خاصة بوصفه هيئة مستقلة ذات ولاية مخصصة لتلبية احتياجات الدول الأعضاء، التي ندعوها إلى تقديم الدعم له بتوفير الإرادة السياسية والتمويل كما نقر بإسهام الفروع الإقليمية لالسلام والأمن في آسيا وأفريقيا ومنطقة جماعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وندعو الدول الأعضاء إلى دعم أنشطتها بتوفير مزيد من الإرادة السياسية والتمويل.

وتعد معاهدة تجارة الأسلحة دليلا على ما يمكن أن تحققه تعددية الأطراف، كما هو الحال في النجاح الذي حققه مؤخرا فريق الخبراء الحكوميين بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. تلك هي قصص نجاح تثبت أننا لا يزال يمكننا إنجاز الكثير عن طريق الدبلوماسية والتعاون على الصعيد العالمي، الأمر الذي يبعث على الأمل والثقة بصورة كبيرة في المستقبل. وتلتزم كازاخستان على نحو متفائل بالمشاركة الكاملة مع المجتمع الدولي في تعزيز آلية نزع السلاح من أجل الإسهام في صون السلام والأمن.

السيد سونيلاتيس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ليتوانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي بالنيابة عن دوله الأعضاء (انظر A/C.1/69/PV.9) وأود الآن توضيح بعض المسائل التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة إلى ليتوانيا.

تؤكد ليتوانيا مجددا تمسكها القوي بالنهج المتعدد الأطراف إزاء عدم الانتشار ونزع السلاح. ونعتبر أن اللجنة الأولى، ومؤتمر نزع السلاح، وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، والنظم والمعاهدات الدولية ذات الصلة عناصر أساسية ويعزز بعضها بعضا في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح.

لقد أُحرز بعض التقدم في مؤتمر نزع السلاح هذا العام. ومع ذلك فإننا نشعر بخيبة الأمل إزاء إخفاق المؤتمر في البدء في عمله الموضوعي، بما في ذلك إجراء المفاوضات. وبالفعل قد قوض هذا المأزق الطويل الأمد في المؤتمر من مصداقيته بشكل خطير، حيث أن المفاوضات بشأن المعاهدات المتعددة الأطراف لنزع السلاح وتحديد الأسلحة تجري حاليا خارجه، مثل اتفاقية الألغام المضادة للأفراد، واتفاقية الذخائر العنقودية، ومعاهدة تجارة الأسلحة.

ولا تزال الحاجة إلى توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح مسألة معلقة منذ أكثر من عقد من الزمن، وتحتاج إلى المعالجة بدون تأخير. وتتماشى هذه الدعوة مع النظام الداخلي للمؤتمر، الذي يسمح بمراجعة مسألة العضوية على فترات منتظمة. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار تعيين صديق مؤتمر نزع السلاح رئيسا معنيا بتوسيع العضوية. ونأمل أن يزيد ذلك من حفز المناقشات المؤدية إلى توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح.

السيدة ديل سول دومينغيث (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): أودُّ تأكيد الأهمية التي تُعلِّقها كوبا على ضرورة إحراز تقدم محدد في المفاوضات والمداولات في مجال نزع السلاح والأسلحة. فنحن نولي أولوية خاصة لنزع السلاح النووي. وبالمقابل، تؤكد كوبا أهمية تعزيز تعددية الأطراف بصفتها المبدأ الأساسي للمفاوضات بشأن نزع السلاح، فضلاً عن إيجاد حلول متَّفَق عليها تستند إلى أساس متعدد الأطراف وتنسجم مع ميثاق الأمم المتحدة. وهذا هو السبيل المستدام الوحيد لمعالجة المسائل المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي. وفي هذا السياق، نتذكَّر أنَّ أول دورة استثنائية للجمعية العامة مكرَّسة لنزع السلاح أرست آلية نزع السلاح لدى الأمم المتحدة التي لدينا اليوم، حيث كل جزء مكوِّن يؤدي دوراً أساسياً ولديه مهمات محددة يجب الحفاظ عليها.

إنَّ مؤتمر نزع السلاح يؤدي دوراً أساسياً بصفته المنتدى التفاوضي الوحيد لمعاهدة نزع السلاح المتعددة الأطراف. ونحن

نأسف لعدم تمكن المؤتمر من الاضطلاع بالعمل الموضوعي لأكثر من عقد. وتعتقد بعض الدول الأعضاء أنَّ العجز ناجم عن أساليب عمل المؤتمر ونظامه الداخلي. وكوبا لا تتشاطر هذا التقييم. فقد استطاع المؤتمر تاريخياً إنتاج معاهدات حين سادت الإرادة السياسية لجميع أعضائه. وعلاوة على ذلك، إنَّ عدم إحراز التقدم في مجال نزع السلاح ليس حكراً على المؤتمر.

وينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يعتمد في أقرب وقت ممكن برنامج عمل واسع النطاق ومتوازناً، يأخذ في الحسبان الأولويات الحقيقية في مجال نزع السلاح. وتعتقد كوبا أنَّ المؤتمر مستعد بموازاة ذلك للتفاوض بشأن معاهدة تحظر الأسلحة النووية وتُزيلها، ومعاهدة تمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، ومعاهدة توفِّر ضمانات أمنية فعَّالة لدول مثل كوبا، غير حائزة للأسلحة النووية، ومعاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية وأجهزة التفجير النووية الأخرى، وتعالج الأسلحة الموجودة أيضاً. والتفاوض بشأن معاهدة للمواد الانشطارية سيكون خطوة إيجابية لكنها غير كافية إذا لم تستطع تحديد الخطوات التالية لتحقيق نزع السلاح النووي. ونعتقد أنَّ اقتراح حركة عدم الانحياز بدء المفاوضات في أقرب وقت ممكن لإبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية – للحؤول دون حيازتها، تطويرها، إنتاجها، استحواذها، تجريبها، تخزينها، نقلها، استخدامها أو التهديد باستخدامها، فضلاً عن النصِّ على تدميرها – سيكون أكثر قرار فعالية وكفاءة يمكن اتخاذه.

وعلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مسؤولية الاستجابة العاجلة للدعوة المتزايدة من المجتمع الدولي للقضاء التام على الأسلحة النووية وحظرها. وإحياء اليوم الدولي للقضاء التام على الأسلحة النووية مؤخراً في ٢٦ أيلول/سبتمبر، أسهم للمرة الأولى في التاريخ في تبادل الاقتراحات وتعزيز تنسيق الجهود الوطنية، الإقليمية والدولية الهادفة إلى نزع السلاح النووي.

ولهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة دور هام في تكملة المفاوضات ومواصلة التعمُّق في دراسة مواضيع نزع السلاح عبْر المناقشة. ويمكن تنفيذ ذلك بمشاركة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في إطار المبادئ والمعايير المحددة للمنظمة. وتظهر فعاليتها من خلال السجلاَّت التاريخية لعملها، حيث أثبتت التوصيات أنها تُغذِّي المعاهدات الدولية بشأن نزع السلاح واعتماد معاهدات وطنية وإقليمية ودولية لنزع السلاح والحدِّ من الأسلحة. وعدم قدرة هيئة نزع السلاح على تقديم توصيات بشأن البنود قيد المناقشة ينبغي ألاَّ يُعزى إلى أدائها. وقد أظهر التاريخ أنَّه حين تريد الدول الأعضاء نتيجة إيجابية، فإنها تتحقق. وعلى الرغم من حقيقة عدم ظهور توصيات محددة من عمل الهيئة، فإنَّ كوبا ترى أنَّ مداولات الهيئة إيجابية.

وتؤكد كوبا قلقها بشأن التوجُّه المتزايد لإنشاء أفرقة خبراء ذات تكوين محدود لتحليل المسائل المتعلقة ببرامج نزع السلاح والحدِّ من الأسلحة، التي تُعتَبَر بالغة الحساسية وتهمّ جميع الدول الأعضاء. وينبغي أن يكون تشكيل تلك الأفرقة استثناءً وليس قاعدة. وينبغي أن يمتثل عملها امتثالاً صارماً للشفافية، ويجعل من الممكن للدول الأعضاء أن تشارك على قدم المساواة.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بتأكيد أنَّ كوبا تدعم الجهود المبذولة للاستفادة المثلى من آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. لكننا مقتنعون اقتناعاً كاملاً بأنَّ نقص النتائج الملموسة المنبثقة عن هذه الهيئات يعود إلى فقدان الإرادة السياسية لدى بعض الدول الأعضاء، وبخاصة حين يتعلق الأمر بنزع السلاح النووي. وعلى الرغم من ضرورة تنشيط آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، فإنه يتعيَّن علينا أيضاً ألاَّ نقف حائلاً دون عقَد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرّسة لنزع السلاح. وستواصل كوبا بذل كل جهد لتحقيق توقعات المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح.

السيد كيلرمان (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): ترحِّب جنوب أفريقيا بأوجه التقدم المُحرَز خلال السنة الماضية في توطيد السيادة الدولية للقانون في أجواء نزع السلاح متعدد الأطراف والأمن الدولي. لكننا نعتقد أنه يبقى الكثير ممَّا يجب عمله. فالتقدم المتعلق بالتعهدات المختلفة الرامية إلى نزع السلاح لمَّا يتحقق بعد. ومن بواعث القلق الخاص لدى جنوب أفريقيا المأزق المستمر في آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، التي أنشئت أثناء أول دورة استثنائية للجمعية العامة عام ١٩٧٨، مكرَّسة لنزع السلاح. ونعتقد أنَّ التعثُّر الطويل في مؤتمر نزع السلاح وفقدان التوافق في هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة يُضعفان النظام متعدد الأطراف. فلا بدّ من تنشيط هذه الهيئات لكي يستطيع كلٌّ منها تنفيذ ولايته.

ومن بواعث القلق الخاص لوفد بلدي المأزق الذي مضى عليه ١٨ عاماً في مؤتمر نزع السلاح. وبصفتنا بلداً ملتزماً باستئناف العمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح، فإننا نعتقد أننا مارسنا أعظم مستوى من المرونة، ودعمْنا تكراراً الاقتراحات التي ظلت أقلَّ بكثير ممَّا نعتبره حلولاً مثالية. وقد فعلنا ذلك استناداً إلى إدراك أنَّ تلك المداولات قد تمهِّد الطريق لمفاوضات نهائية.

وإننا نرحب بتشكيل الفريق العامل غير الرسمي لإعداد برنامج عمل وفقاً للقرارَين CD/1974 و CD/1978، بشأن جدول أنشطة أتاح لمؤتمر نزع السلاح إجراء مناقشات غير رسمية بشأن البنود المُدرَجة على جدول أعماله. ومع أنه يمكن للبعض أن يكونوا قد دعموا تلك الجهود بهدف إثارة وهم التحرك في مؤتمر نزع السلاح، فإنَّ دعمنا ناجم عن رغبتنا في استكشاف جميع السبُل الهادفة إلى استئناف المفاوضات – وسنواصل القيام بذلك في السنة المقبلة.

لقد اختتمت هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة دورتها الممتدة ثلاثة أعوام في نيسان/أبريل، باعتماد تقرير إجرائي صِرف. ومع أنه جرى تعميم أوراق عمل أعدَّتها الوفود وأوراق غير رسمية أعدَّها الرؤساء، ونوقشت عناصر في الفريقين العامِلَين، فإنه لم يتمَّ التوصل إلى توافق آراء بشأن الأوراق غير الرسمية المقدَّمة من رؤساء الأفرقة العاملة. وكانت معظم المناقشات طويلة في الإجراءات وقصيرة في الجوهر ولم تتركَّز بشكل خاص على مختلف الأوراق. وعلى الرغم من التوقُّعات الأولية بأن تستطيع الدورة الاستفادة من العمل الأولي المُنجَز خلال السنوات الثلاث الماضية، فقد استطعنا إحراز تقدم. لكنَّ ذلك لم يكن كافياً للتوصل إلى مجموعة من التوصيات الموضوعية للجمعية العامة.

لقد بات واضحاً مع مرور كل سنة أنَّ الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مستاءة من عدم التقدم بشأن نزع السلاح النووي. وفي السنة الماضية، شاركت الدول الأعضاء بنشاط في الفريق العامل مفتوح باب العضوية للمضيِّ قدُماً بمفاوضات نزع السلاح النووي متعددة الأطراف، وعقدت الجمعية العامة الاجتماع رفيع المستوى الناجح المعني بنزع السلاح النووي (انظر A/68/PV.11).

ونتائج الاجتماع الرفيع المستوى والفريق العامل المفتوح باب العضوية توضح ما هو ممكن حقاً. وهي تتيح أيضاً الفرصة للابتعاد عن الاختلافات التي تمثل أحيانا سمة المنتديات الأخرى، نحو النظر بصورة أوفى في العناصر التي ستكون مطلوبة لتحقيق وحفظ التزامنا المشترك بإيجاد عالَم خال من السلاح النووي. وبدل القيام بدور ما يُسمَّى تشتيت الانتباه، ضخَّت تلك المبادرات طاقة جديدة في عمل المنتديات المتعددة الأطراف.

وفي عام ٢٠١١، قدَّمت جنوب أفريقيا، إلى جانب هولندا وسويسرا، مشروع قرار هدفه تنشيط آلية نزع السلاح متعددة الأطراف. وقد اعتمدته الجمعية بتوافق الآراء بوصفه القرار ٦٦/٦٦، وقررت استكشاف ومراعاة وتوحيد

الخيارات والاقتراحات والعناصر لتنشيط آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، بما فيها مؤتمر نزع السلاح. وفي ظل وجود خطط لتنفيذ مزيد من الأنشطة في عام ٢٠١٥، تعتقد جنوب أفريقيا أنه يمكن إيجاد حلول وأنّه يمكن تعزيز الحوكمة المتعددة الأطراف وسيادة القانون الدولية في مجال نزع السلاح. وستواصل جنوب أفريقيا المشاركة بإيجابية وبصورة بناءة في مؤتمر نزع السلاح ومنتديات نزع السلاح المتعددة الأطراف الأخرى بهدف السعي إلى حلول.

ختاماً، يودّ وفد بلدي أيضاً أن ينوِّه بالدور والمساهمة الهامَّين للمجتمع المدني في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ويحدونا الأمل في أنّه يمكن مواصلة تعزيز التفاعل بين الحكومات وأعضاء المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، بحيث يمكننا جميعاً أن نستفيد من الرؤى والأفكار المتنوعة التي تقدمها مختلف الدوائر المعنية هذه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بيرو لعرض مشروع القرار A/C.1/69/L.55.

السيدة بينا دويغ (بيرو) (تكلمت بالإسبانية): إنه لمن دواعي الشرف لوفد بلدي أن يعرض، بالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مشروع القرار A/C.1/69/L.55، المعنون ”مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي“. ويستند مشروع القرار إلى القرار ٦٦/٦٧ وتقرير الأمين العام عن الأنشطة التي نفَّذها المركز بين تموز/يوليه ٢٠١٣ وحزيران/يونيه ٢٠١٤ (A/69/136).

وبهذه المناسبة، نظنُّ أنه من المهم أن نتشاطر مع اللجنة بعض الإنجازات والأنشطة الرئيسية للمركز الإقليمي في مجال السلام ونزع السلاح والتنمية، ليس بهدف إطلاع أعضاء اللجنة على ماهية الجهود التي تبذلها المنظمة في المنطقة فحسب، بل لتوجيه نداء من أجل ضرورة زيادة التعاون الدولي في العمل معاً من أجل السلام نزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

لقد نفَّذ المركز مشروعاً في أمريكا الوسطى لتدمير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر. ونجح في تدمير ٥٠ ٦٥٥ سلاحاً و ٦٤ طناً من الذخائر، فضلاً عن ١٢٤ مِرفقاً للتخزين. وفي أمريكا الجنوبية، دعم المركز تدمير الأسلحة ومَرافق التخزين واستطاع أن يدمِّر نحو ١٠ ٠٠٠ سلاح ناري وأن يؤمِّن ٤٠ مُنشأة. ونجح المركز في تدريب أكثر من ٩٠٠ ضابط أمني في أرجاء المنطقة.

وعلى صعيد أسلحة الدمار الشامل ينفَّذ المركز حزمة مساعدات لتعزيز تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠(٢٠٠٤) لبلدان منطقة البحر الكاريبي، بهدف دعم الإصلاح التشريعي والتدريب في المجال الأمني في تلك البلدان. وعلاوة على ذلك، ينبغي لنا أن نلاحظ الدور الهام الذي يؤديه المركز الإقليمي في ما يتعلق بتعزيز مشاركة المرأة وتدعيم مساهمتها في نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

إنَّ جميع هذه المبادرات يجري تنفيذها بموارد اقتصادية ضئيلة. لذا، فإنه من المهم التنويه بالمساعدة الأساسية التي يتمُّ تلقِّيها لأنشطة المركز الإقليمي من بعض الدول في المنطقة، فضلاً عن الحكومات مثل حكومات الولايات المتحدة، كندا، ألمانيا، فنلندا، أستراليا، نيوزيلندا، المملكة المتحدة والسويد، ومن منظمات مثل منظمة الدول الأمريكية التي كانت مساهماتها المالية أساسية لتنفيذ أعمال وأنشطة هامة. وإننا نحثُّ الدول الأعضاء من المنطقة والدول الأعضاء الأخرى على تكثيف جهودها عبْر التبرُّعات، بما يُتيح لنا توسيع نطاق الأنشطة التي ينفِّذها المركز. وينبغي للدول ذات الاستثمارات الهامة في المنطقة ألاَّ ترى تلك التبرعات مجرَّد جهود جديرة بالثناء لتحقيق السلام ونزع السلاح فحسب، بل سبيل للإسهام في توطيد الأمن والاستقرار المؤسسي في المنطقة أيضا، الأمر

الذي سيكون مفيداً لجميع بلدان المنطقة، فضلاً عن البلدان التي تستثمر فيها.

وتحديد المجالات التي ينبغي للمركز أن يركِّز عمله فيها يشكل موضوعا رئيسيا تنفذه بامتياز مختلف الإدارات التي تدير المركز، وبخاصة المديرة الحالية، السيدة ميلاني ريغيمبال، وفريق عملها. فهم يتولَّون تخطيط وتنفيذ أنشطة المركز الإقليمي في نيويورك وليما. ونحن نقدِّر عملهم تقديراً خاصاً.

وللأسباب التي ذكرتُها، يشكر وفد بلدي جميع البلدان في المنطقة على مساهماتها والتزاماتها التي مكنته من عرض مشروع القرار هذا بالنيابة عن مجموعتنا الإقليمية. ونودّ أن نؤكد أيضاً دعم المركز للأعمال التي تقوم بها الأمم المتحدة على المستوى الإقليمي لتوطيد السلام والاستقرار والأمن والتنمية. ولهذا السبب، نعتقد أنه يمكننا، كما حدث مع مشاريع القرارات المماثلة في السنوات السابقة، التعويل على دعم جميع الوفود لاعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

أخيراً، أود إبلاغكم أنه في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٥/١٥، سيُعقَد في غرفة الاجتماعات A اجتماع للمانحين والدول لتقديم برنامج أنشطة المراكز الإقليمية، بما فيها المركز الموجود في منطقتنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيبال لعرض مشروع القرار A/C.1/69/L.9.

السيد لامسال (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): إنني أشكركم، سيدي، على إعطائي الكلمة لعرض مشروع القرار A/C.1/69/L.9 في إطار البند الفرعي (هـ) تحت البند ٩٧ من جدول الأعمال، والمعنون ”مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ“. ومقدِّمو مشروع القرار هم أستراليا، أفغانستان، إندونيسيا، باكستان، بنغلاديش، بوتان، تايلند، تيمور- ليشتي، جمهورية كوريا، سري لانكا، الصين، فييت نام، قيرغيزستان، ماليزيا، منغوليا، ميانمار، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، نيوزيلندا، الهند، اليابان وبلدي نيبال. ووفد بلدي يُعرب عن امتنانه الصادق لجميع المقدِّمين وللوفود الأخرى التي ستنضم إلينا في تقديم المشروع.

لقد أُنشئ مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ بموجب القرار ٣٩/٤٢ (دال)، المؤرخ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧، والقرار ١١٧/٤٤ (واو)، المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، ومقرُّه في كاتماندو. وولاية المركز الإقليمي، بمقتضى القرارين، تتمثل في تقديم الدعم الموضوعي، عند الطلب، للمبادرات والأنشطة الأخرى التي تتفق عليها الدول الأعضاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لتنفيذ التدابير من أجل السلام وشؤون نزع السلاح.

وتعتقد نيبال أنَّ آلية نزع السلاح الإقليمية تُكمل الجهود لتعزيز جدو الأعمال العالمي لنزع السلاح. ومنذ نقل مقر المركز الإقليمي إلى كاتماندو في عام ٢٠٠٨، دأب على المشاركة في مبادرات السلام ونزع السلاح في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ودعمها بفعالية. ويعمل المركز الإقليمي بمثابة منتدى عام لتقييم التقدم المُحرَز في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار، ولمناقشة كيفية المضي قدُماً عبْر تبادل الخبرات وأفضل الممارسات، فضلاً عن التعليم وبناء الوعي. وبينما يقطع الحوار الإقليمي المتواصل بين الدول الأعضاء من المنطقة بشأن تلك الجوانب المختلفة شوطاً طويلاً نحو تهيئة وإدامة بيئة مؤاتية لنزع السلاح وعدم الانتشار، فإنَّ أنشطة المركز تحتاج إلى التوسيع والتدعيم نظراً للتحديات التي تواجه المنطقة.

بوصف نيبال البلد المضيف للمركز الإقليمي، فإنها تتعهد بالالتزام بتوفير كل الدعم الممكن للمركز لجعله كيانا إقليميا أساسيا فعالا تابعا للأمم المتحدة، يتعامل مع قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير نيبال الصادق للدول الأعضاء التي قدمت دعمها المتواصل للمركز الإقليمي، بما في ذلك من خلال التبرعات لبرامج وأنشطة المركز. ونحن واثقون من تقديم المزيد من الدول الأعضاء دعمها لتوسيع وإثراء أنشطة المركز، في سياق تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة وخارجها. وفي هذا السياق، يتشرف وفد بلدي بأن يعرض على اللجنة، بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار، مشروع القرار المعنون ”مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ“، مع التحديثات التقنية فيما يخص عمل المركز خلال العام الماضي. إن وفد بلدي واثق من أن اللجنة ستعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

السيدة غونثاليس رومان (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أقول إن إسبانيا تؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/69/PV.2)، ولكنني أود أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

في مجال تعزيز السلام، تكتسي الجهود المبذولة في مجال عدم الانتشار نفس الأهمية التي تكتيسها الجهود التي تبذل لتحقيق نزع السلاح. وتعمل إسبانيا مع الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي لتشجيع اتباع سياسات متوازنة لبلوغ الهدفين. إننا بحاجة إلى إرادة سياسية جماعية، لإحراز تقدم في هذا المجال يصب في مصلحة الجميع. ونزع السلاح وعدم الانتشار والجهود الجماعية المبذولة لتحقيق الاستقرار العالمي، هي أبعاد مختلفة لنفس العملية: أي السعي إلى إحلال السلام والأمن في جميع أنحاء العالم.

مع أخذ ذلك بعين الاعتبار، يجب أن نكرر مرة أخرى قلقنا إزاء الجمود الذي يشهده مؤتمر نزع السلاح، الهيئة الدائمة الوحيدة المتاحة للمجتمع الدولي من أجل التفاوض بشأن مسائل نزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف. وفي السنوات الأخيرة، اعتمدت الجمعية العامة قرارات عديدة بهدف تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح. وقد شاركت إسبانيا بنشاط في هذه المناقشات، التي، تناولت من بين أمور أخرى، إصلاح النظام الداخلي للمؤتمر وخيارات تنظيم استخدام قاعدة توافق الآراء.

ولا يمكن أن يعزى الشلل في مؤتمر نزع السلاح حصرا للمشاكل الهيكلية في هذا المحفل التفاوضي، بالنظر إلى أنه ساهم في الماضي في تحقيق إنجازات كبيرة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي رأينا، يرجع ذلك في المقام الأول إلى غياب الإرادة السياسية للمضي قدما بشكل حاسم بالمفاوضات على أساس متعدد الأطراف. ولا ينبغي فرض مصالح الأمن القومي المشروعة لكل دولة كشروط مسبقة، وإنما ينبغي أن تكون عناصر تطرح أثناء عملية التفاوض.

ولا ينبغي أن نستسلم لليأس نتيجة لحالة الجمود التي استمرت لفترة طويلة للغاية بالفعل. إن نزع السلاح يستغرق وقتا طويلا، ومطلوب المثابرة. وعلاوة على ذلك، فإن المشهد كله ليس سلبيا. ففي العام الماضي، اتخذت خطوات هامة في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة، مثل سريان معاهدة تجارة الأسلحة، والتوقيع على بروتوكول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا.

وفيما يخص مؤتمر نزع السلاح، أود أن أسلط الضوء على عمل الفريق العامل غير الرسمي خلال العام الماضي الهادف إلى وضع برنامج عمل. ونود أن يواصل الفريق اجتماعاته العام القادم من أجل تحقيق هدفه.

وتود إسبانيا استئناف المفاوضات التي طال انتظارها بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وسيشكل ذلك بدون أدنى شك، أفضل مظهر من مظاهر تنشيط آلية نزع السلاح. كما ترحب إسبانيا بالنتائج البناءة للاجتماعين اللذين عقدهما فريق الخبراء الحكوميين العام الماضي. ونود أيضا أن نذكر اللجنة أن برنامج العمل الوارد في الوثيقة CD/1864،

الذي جرت الموافقة عليه في عام ٢٠٠٩ بتوافق الآراء، لم ينفذ بعد. وفي رأينا، فإنه يشكل أحد الصكوك الملموسة التي يمكننا استخدامها كنقطة مرجعية بشأن كيفية المضي قدما.

ويرى وفد بلدنا، أنه ينبغي أن تشمل جميع المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي على المشاركة النشطة من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية. ولذلك السبب، نعتقد أن إقامة منتديات موازية لمؤتمر نزع السلاح حيث تغيب الدول النووية المحتملة، لا يمثل أفضل طريقة للمضي قدما في اتجاه تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وقد تابعت إسبانيا عن كثب أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية، للنظر في القضايا المحتملة المتعلقة بالمفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي، لكن موقفنا المبدئي لم يتغير.

وفي السياق الحالي من الجمود الذي تشهده آلية نزع السلاح، يجب الاهتمام بجميع المقترحات الملموسة بقدر أكبر من الاهتمام وبروح بناءة. وسيشكل ذلك على الدوام نهج بلدي. ومع ذلك، تتطلب الحالة الراهنة أن تأخذ أي مبادرة جديدة بعين الاعتبار الموارد المتاحة دون أن تترتب عن ذلك تكاليف إضافية في الميزانية.

لا أريد أن أختتم كلمتي بدون الإشارة إلى الأهمية التي توليها سياسة إسبانيا الخاصة بالأمن ونزع السلاح، للدور المركزي للأمم المتحدة في هذا المجال. ونحن نعتقد بضرورة انفتاح مؤسسات نزع السلاح أمام مشاركة الدول. ولذلك، تؤيد إسبانيا الجهود المبذولة لتوسيع مؤتمر نزع السلاح، فضلا عن المشاركة بشكل أكبر في هياكل أفرقة العمل وأفرقة الخبراء الحكوميين التي يعينها الأمين العام، من أجل تعزيز التفاعل فيما بين جميع الدول الأعضاء.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): إذ نكرر الإعراب عن تقديرنا، سيدي، للأسلوب الذي توجهون به أعمالنا، أود في بداية تعليقاتي أن أؤكد من جديد أن السنغال لا تزال متمسكة بنزع السلاح الفعال المتعدد الأطراف الذي يمكّن من تهيئة الظروف للتوصل إلى عالم أكثر أمنا. وفي الواقع، يفسر الشلل الذي أصاب آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة انعدام فعالية عدد معين من المعاهدات المتعددة الأطراف، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ونذكر أن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ اعتبر نجاحا نسبيا، لأنه لم يتمكن من التوصل إلى توافق آراء بشأن التدابير اللازمة لتعزيز نظام عدم الانتشار. ورأينا أيضا العقبة المتعلقة بمشروع عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ بشأن جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، الذي لم يعقد بعد. وينتابنا نفس الشعور بالعجز بخصوص مفاوضات مؤتمر نزع السلاح المتعلقة بإبرام معاهدة لوقف انتاج المواد الانشطارية لأغراض الاستخدام العسكري، رغم إحراز قدر من التقدم.

وبصفة مؤتمر نزع السلاح الهيئة الرئيسية المتعددة الأطراف المعنية بقضايا نزع السلاح، فإنه يؤدي دورا حاسما في مجال صون السلم والأمن الدوليين، وبالتالي يجب ألا يصل إلى أي طريق مسدود. وثمة أساسا غياب للإرادة السياسية، لأن تلك الكيانات لديها جميع العناصر اللازمة لإنجاز مهمتها. وبالتالي فإن هذه الحالة هي مصدر إحباط، حيث يجب أن تقترن عملية نزع السلاح بإرادة سياسية قوية من أجل وقف مخاطر النزاعات والكوارث المرتبطة بالأسلحة والمنشآت العسكرية ذات الصلة.

لذلك، يجب أن يكون الالتزام عملا من أعمال الثقة، بل أكثر من ذلك، لأنه في حال انعدام الثقة فيما بين الدول الأعضاء وانعدام المرونة في مواقفها من شأنه زيادة عرقلة عمل مؤتمر نزع السلاح.

علاوة على ذلك، يشكل النظام الداخلي، وتحديدا قاعدة توافق الآراء، عنصرا آخر يؤدي إلى طريق مسدود في مؤتمر

نزع السلاح، وهيئة الأمم المتحدة لتزع السلاح، اللذين لم يتمكنا بعد أربع دورات، وفقا لتوجيهات الجمعية العامة، من صياغة توصيات لاتخاذ تدابير لتزع السلاح النووي وبناء الثقة فيما يخص الأسلحة التقليدية.

وبينما يعد التوافق وسيلة مرغوبة لصنع القرار، يجب النظر في الأساليب البديلة الأخرى للتغلب على العقبات المحتملة. ويتمثل الفخ الذي ينبغي تجنبه في أن يتوفر لبعض الأطراف التي لديها موقف بعيد عن موقف الأغلبية، شكل من أشكال حق النقض، من شأنه الإضرار بإمكانية التوصل إلى قرار مشترك.

ورغم كل ما أشرت إليه، نؤكد من جديد بقوة إمكانية إيجاد حل في إطار مؤتمر نزع السلاح، الذي يمثل المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لتزع السلاح، إلا إذا قررت الجمعية العامة خلاف ذلك خلال جلسة خاصة في إطار تنشيط وإصلاح كيانات نزع السلاح، يدعو إلى عقدها بعض الأعضاء بإصرار أكثر من أي وقت مضى.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، يوضح دخول معاهدة تجارة الأسلحة حيز النفاذ مستقبلا، في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، تماما بأن تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح يمكن أن تحقق نتيجة محددة. وبينما لم يتم اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة بتوافق الآراء، يبرز اعتماد المعاهدة بعد أقل من عامين من فتح باب التوقيع عليها، في حزيران/يونيه ٢٠١٣، اهتمام الدول الأعضاء بتنظيم التجارة، وأيضا بمنع الاتجار غير المشروع. وسيكون هذا الإجراء مكملا لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وأود أن أختتم ملاحظاتي بحث الدول الأعضاء على تعزيز إجراءاتها المتضافرة، حتى نتمكن من تحقيق هدفنا المشترك، وتحديدا عالم خال من جميع أسلحة الدمار الشامل يسوده السلام.

السيدة أندرسون (كندا) (تكلمت بالفرنسية): أشار الأمين العام في وقت سابق من هذا العام، إلى إسهام آلية نزع سلاح تؤدي وظائفها، إلى حد كبير في تحقيق السلام والأمن الدوليين. وللأسف، لم ينجح أي من المحفلين الرئيسيين المتعددي الأطراف في النهوض بتزع السلاح في هذا الاختبار. وقد قيل إن الجمود يعكس المناخ السياسي الحالي. وعلى كل واحد منا التعامل مع الصراع الجيوستراتيجي للقوى العظمى، ولن يخرج أي بلد فائزا من ذلك. لقد أنشئت هذه المحافل بحيث يتمكن ممثلو البلدان المتضررة من مناقشة مصالحهم المشتركة في تحقيق الاستقرار والأمن الدوليين. وبدلا من ذلك، فإننا نرى تقويض هذه المصالح جراء المشاحنات في مؤتمر نزع السلاح، وهيئة نزع السلاح.

إن كندا ترحب بارتياح بالحوار الذي بدأه رئيس الهيئة للسعي إلى تنشيط عملها. وندعم العديد من المقترحات التي قدمت، ونأمل أن يتيح ذلك زيادة الإرادة لتمكين الهيئة من تنفيذ ولايتها.

وقد أتاح الفريق العامل غير الرسمي المعني بمؤتمر نزع السلاح الفرصة للوفود لإجراء مناقشة جادة بخصوص إمكانية صياغة برنامج عمل بتوافق الآراء. ومع ذلك، لم يتمكن من إفراز مناخ كاف من التعاون والمرونة وتقديم تنازلات لإنهاء الجمود المستمر. ورغم تمكن بعض الوفود خلال الجدول الزمني للأنشطة، من مناقشة بعضها البعض وليس مخاطبة نفسها فقط، إلا أننا لا يمكن أن نبالغ في تقدير قيمتها. ويشكل ذلك خطوة محدودة فقط في الاتجاه الصحيح. ولا يزال من غير المحتمل اعتماد برنامج عمل. ولا يزال مؤتمر نزع السلاح بعيدا عن استئناف أي مفاوضات موضوعية.

(تكلمت بالإنكليزية)

إن كندا تعرب عن تقديرها للجهود التي يبذلها الأمين العام بالنيابة لمؤتمر نزع السلاح لكسر الجمود. وسوف نستمر في

استكشاف مزايا مقترحات الأمين العام بالإنابة، ولا سيما تلك المتعلقة بالتعديل المحتمل للنظام الداخلي. ومما شجع كندا المناقشة التي جرت في مؤتمر نزع السلاح لحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وأظهرت لنا تلك المناقشة، بمساعدة الأعمال الجارية في فريق الخبراء الحكوميين، بأن المواقف ليست متباعدة، وبأن المفاوضات بشأن إبرام معاهدة هي في متناول اليد. للأسف، لم يكن هذا هو الاستنتاج الذي توصلت إليه جميع الدول. حيث اختارت إحدى الدول بوضوح منع المفاوضات الرامية لإبرام معاهدة، مع الاستمرار في إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية.

وعلاوة على ذلك، لا يزال هناك أولئك الذين لا يزالون يصرون على تأطير مسألة النطاق كخيار مفرط في التبسيط بين خياري ”جميع المخزونات“ و ”لا مخزونات“. وهذا الانقسام غير ضروري وغير مفيد، ولم يراع مجموعة واسعة من السيناريوهات المحتملة للنطاق، التي من المحتمل أن تتباين بشأنها آراء غالبية الدول.

وكندا واثقة من قدرة التقييم التقني المفصل لجوانب المعاهدة الذي يضطلع به حاليا فريق الخبراء الحكوميين، على الإجابة على بعض من هذه الأسئلة والإسهام في التمهيد للمفاوضات النهائية بشأن المعاهدة نفسها. إن فريق الخبراء الحكوميين لن يتفاوض على معاهدة ولا على حل لجميع القضايا الشائكة، ولكن يمكن أن يقدم معالم لتوجيه المفاوضين في المستقبل من خلال تقريره وتوصياته النهائية. إننا جد سعداء بالروح البناءة التي توجه عمل فريق الخبراء الحكوميين حتى الآن، ونحن على ثقة من أنه سيتوصل إلى نتيجة إيجابية. ومع ذلك، لا بد لي من التأكيد بأن العمل المفيد الذي قام به فريق الخبراء الحكوميين لا يقلل من نفاد صبرنا لرؤية بداية مفاوضات حقيقية لإبرام معاهدة في أقرب وقت ممكن.

وفي الختام، فإننا نركز بشكل كبير على عدم إحراز تقدم ملموس جراء عدم قدرة آلية نزع السلاح على العمل. لكن، ربما لذلك أثر أكثر ضررا. ولم نتوقف فقط عن تحقيق نتائج موضوعية، بل توقفنا حتى عن الانصات إلى بعضنا البعض. وبينما لا نزال نخوض في نقاش جامد وممل في هذه الهيئات، فإننا فقدنا أهمية ووضوح المسائل التي نتناولها. وبقيامنا بذلك، فإننا نجازف بعدم الانتباه إلى ما هو عملي وقابل للتحقيق في الواقع. لقد توقفنا عن العمل من أجل الصالح العام، ونهدف فقط لما نتصور في إطارنا الضيق أنه الأفضل لمصلحتنا الوطنية.

وعلى هذا النحو، لن تتحقق أولويات أي أحد. فلنأمل أن نتمكن من إيجاد وسيلة خلال السنة القادمة لكي نستجيب بشكل أفضل لاحتياجات وتوقعات المجتمع الدولي.

السيد شميد (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): إن المجتمع الدولي يواجه تحديات أمنية عالمية متعددة، تتطلب حلولا تعاونية ومتعددة الأطراف. وفي هذا السياق، لا يزال يساورنا القلق جراء الشلل الذي تشهده آلية نزع السلاح، ولا نزال نرى الحاجة الملحة لتحقيق تقدم في مجال تنشيط تلك المحافل.

وينطبق ذلك أولا وقبل كل شيء على الطريق المسدود منذ فترة طويلة ويؤثر على مؤتمر نزع السلاح. ولدينا اقتناع راسخ بالأهمية الأساسية لمؤتمر سلاح يعمل بشكل صحيح، وقادر على الوفاء بولايته باعتباره المحفل التفاوضي الوحيد لنزع السلاح المتعدد الأطراف. وعلاوة على ذلك، فإننا نعتبر أنه من الضروري الحفاظ على مجتمع نزع السلاح الذي برز حول مؤتمر نزع السلاح في جنيف، لأن ذلك يشكل مركزا فريدا للخبرة في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

إن التغلب على المأزق في ذلك المنتدى سيظل يشكل أولوية مستمرة، لأن عدم القيام بذلك سيؤدي إلى المزيد من الضرر في وضعه. بينما نأسف إزاء عجز مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى في كسر طوق الجمود الذي أستبد بدورته الماضية، مع ذلك نشعر بالتشجيع لكونه يسعى إلى استكشاف شتى الخيارات للتغلب على هذا المأزق.

إن جدول الأنشطة الذي اعتمده مؤتمر نزع السلاح في دورته لعام ٢٠١٤ أدى إلى تبادلات موضوعية ومكثفة وعالية الجودة. وفي بعض الحالات مكننا من زيادة توضيح المواقف الوطنية. وإعادة إنشاء الفريق العامل غير الرسمي المكلف بوضع برنامج العمل أتاحت فرصة لإمعان النظر في عدد من المداولات التي يجب البناء عليها في العام المقبل. نعتقد أن من غير الملائم لمؤتمر نزع السلاح أن يواصل جهوده فقط من خلال الفريق العامل غير الرسمي وجدول الأنشطة لعام ٢٠١٥، بل ينبغي له أيضا أن يضمن عدم البدء بعمله من الصفر، ولكن أن يبني على المنجزات التي تحققت في عام ٢٠١٤.

كذلك نرحب بالمقترحات المقدمة من الأمين العام بالنيابة لمؤتمر نزع السلاح. بينما نرى من الملائم للمؤتمر استكشاف إمكانية التفاوض بشأن الاتفاقات الإطارية أو الصكوك الملزمة من الناحية السياسية، نعتقد أن من الحتمي جدا لنا متابعة الاقتراح المتعلق بتفحص أساليب العمل وأداء المؤتمر. ونعتقد أن هذا النوع من العمل قد تأخر لفترة طويلة جدا. لقد تم آخر مرة بحث إنشاء وحدة مخصصة في عام ١٩٩٤. وبالتالي ينبغي أن يكون إنشاء عملية منظمة للنظر في شتى جوانب هذه المسألة أولوية للمؤتمر في بداية دورته لعام ٢٠١٥.

إن الشواغل المتعلقة بشلل آلية نزع السلاح لا تقتصر على مؤتمر نزع السلاح. ونشعر بنفس القدر من القلق إزاء عدم إحراز تقدم في هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح التي أكملت دورتها الجديدة التي استمرت لفترة ثلاث سنوات من دون الاتفاق على توصيات موضوعية. لذلك نرحب بالمداولات التي ينبغي الاضطلاع بها في إطار هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح. وبالتحديد، نتشاطر الرأي القائل بأنه لا بد من أن يخصص لهذه الهيئة جدول أعمال أكثر تركيزا، أي نهج بوسعه تيسير إحراز تقدم في هذه الهيئة.

وفيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، نرى أن الوقت قد حان لأن تكون هذه المنتديات منفتحة على مصراعيها أمام مساهمات المجتمع المدني. إن آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح لم تأخذ في الحسبان التطورات الهامة التي تؤثر على العالم المتعدد الأطراف، وإنها بالطريقة التي تعمل بها قد عزلت نفسها عن الرأي العام والخبرة الكبيرة.

أخيرا، فيما يتعلق بآلية نزع السلاح، أرحب بالعمل الممتاز الذي قام به معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح الذي يعتبر عمله جوهريا في أوساط نزع السلاح. علاوة على ذلك، أغتنم هذه الفرصة لأشكر المديرة تيريزا هيتين على التزامها خلال فترة ولايتها بضمان أن يظل المعهد أولوية في الأجل الطويل. بالتأكيد نحن ملتزمون بالجهود التي بُذلت مع أخذ ذلك بعين الاعتبار.

لقد شددت الجمعية العامة في عدة مناسبات على الأهمية التي تعلقها على تنشيط مؤتمر نزع السلاح وآلية نزع السلاح ككل. وكما ذكر الزميلان، ممثلا هولندا وجنوب أفريقيا، فإن القرار ٦٦/٦٦، المعنون ”تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدما بالمفاوضات المتعددة الأطراف“، يسعى إلى التوصل إلى توافق في الآراء بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن الحاجة إلى الاستمرار في إحراز تقدم في هذا المجال. ونأمل في أن يواصل الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح التحرك قُدما على أساس العناصر التي طرحها القرار. سوف نراقب مرة أخرى التقدم المحرز في تنفيذ أهداف القرار في العام المقبل، وسوف ننظر في سبل المضي بها قدما.

السيد مانا (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): تعلق الكاميرون أكبر أهمية على السلم والأمن الدوليين، وبالتحديد من خلال نزع السلاح، وعدم الانتشار، والرقابة على جميع أنواع الأسلحة، وبالتالي على عمل اللجنة الأولى، وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، ومؤتمر نزع السلاح. ولهذا يرحب وفدي بتجديد التزام الدول الأعضاء وأصحاب المصالح الآخرين بنزع السلاح العام والكامل، وهو موقف تم الإعراب

عنه بالفعل وعلى نطاق واسع في المناقشة العامة، على الرغم من وجود خلافات محددة تتعلق ببنود معينة.

يود وفدي حاليا، في إطار المناقشة المواضيعية بشأن آلية نزع السلاح، أن يُدلي ببيان في إطار البند الفرعي (ح) من البند ٩٧ من جدول الأعمال، المعنون ”أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا“. طلب وفدي الكلمة ليتكلم عن التحديات الأمنية التي تواجهها منطقة وسط أفريقيا، فضلا عن التدابير التي تتخذها للتصدي لتلك التحديات. كذلك طلبت الكلمة طلبا في الحصول على أوسع قدر ممكن من التأييد لمشروع القرار (A/C.1/69/L.58) المتصل بهذا البند.

في عالم يعج بكل أنواع الصراعات، تواجه وسط أفريقيا تحديات أمنية متنوعة تتمثل في أزمات سياسية داخلية مفتوحة، وصراعات كامنة أو منخفضة الحدة، وحالات ما بعد انتهاء الصراع المصحوبة بما تبقى من عنف، وغير ذلك، وكلها تحدث في بيئة تتسم بحدود يسهل اختراقها ووجود مساحات شاسعة متجانسة إثنيا أو ثقافيا تشجع على تداول الأسلحة والإيديولوجيات، وتشكل مناطق لا يحترم فيها القانون وساحات للاتجار غير المشروع وغير ذلك من شتى أنواع الأنشطة غير المشروعة.

إن تداول الأسلحة أحد أكبر التحديات الأمنية في المنطقة دون الإقليمية. أما وقد وجدت بلدان وسط أفريقيا نفسها تواجه هذه الظاهرة، اعتمدت قبل ثلاث سنوات اتفاقية لمراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وذخائرها، والأجزاء والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنعها وتصليحها وتركيبها، وهو صك إقليمي ينبغي ربطه بالكامل مع معاهدة تجارة الأسلحة الجديدة، وهو صك عالمي من المقرر له أن يدخل حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر، وتعلق عليه وسط أفريقيا آمالا كبيرة.

ولم يكد الحريق في منطقة البحيرات الكبرى يخمد، حتى أسهمت حالة عدم الاستقرار المزمن في جمهورية أفريقيا الوسطى والأزمة الليبية في حدوث زيادة كبيرة في تداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بل وحتى الأسلحة الثقيلة.

وقد اعتمدت دول المنطقة أيضاً خريطة طريق لمكافحة الإرهاب وعدم انتشار الأسلحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وتبع ذلك عقد حلقتي عمل كُرستا لتقييم التقدم المحرز، نظمتا في ليبرفيل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ وفي بوجمبورا في نيسان/أبريل الماضي. وإلى جانب السعي إلى إيجاد حل للحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، عملت الدول الأعضاء أيضاً لاعتماد تدابير من قبيل إعلان كيغالي الصادر في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٣، وقرارات مجلس الأمن ٢١٢١ (٢٠١٣) و ٢١٢٧ (٢٠١٣) و ٢١٣٤ (٢٠١٤) و ٢١٤٩ (٢٠١٤). وعمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الجاري حالياً في الميدان هو جزء من العديد من التدابير المعتمدة.

ويشجّع انعدام الأمن المزمن على ظهور مناطق ينعدم فيها القانون أو بقائها على هذا الحال، وهو ما يشكل ظروفا مواتية لنشوء أنشطة غير مشروعة في قطاع التعدين ونهب موارد الحياة البرية. ولا سيما الصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع بالأنواع الحيوانية، وهو ما يؤثر على الأمن. وقد عقدت دول المنطقة، بناء على مبادرة غابون وبالتعاون مع ألمانيا، اجتماعين رفيعي المستوى في نيويورك على هامش الدورتين الثامنة والستين والتاسعة والستين للجمعية العامة.

وفضلا عن الأزمات الداخلية، وقعت أفريقيا الوسطى، وخاصة ساحلها على خليج غينيا، فريسة لأعمال القرصنة البحرية وغيرها من أعمال السطو المسلح في البحر. وبالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، اعتمد رؤساء الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا

إعلان ياوندي الذي ينص على استراتيجية مشتركة لمكافحة القرصنة، وجرى اعتماد الإعلان في إطار مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا المعقود في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣. ويتشرّف بلدي بأن يستضيف الهيكل التشغيلي لتنفيذ الاستراتيجية، وهو مركز التنسيق الأقاليمي للأمن البحري في خليج غينيا الذي افتتح في ياوندي في ١١ أيلول/سبتمبر، والذي يتطلب تشغيله تمويلاً كبيراً. وفي هذا الصدد، تعلم بلدان وسط أفريقيا أن في وسعها التعويل على دعم المجتمع الدولي، إلى جانب جهودها الوطنية.

ويناشد وفد بلدي المجتمع الدولي والأمين العام ومكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا وجميع الشركاء ذوي النوايا الحسنة أن يظهروا دعماً مستمراً لكي تتمكن اللجنة الاستشارية من مواصلة أنشطتها في دعم الجهود الوطنية التي تبذلها دول وسط أفريقيا في مكافحة التحديات الأمنية التي تواجهها. وذلك موضوع مشروع قرار تقدّمه الدول الأعضاء من وسط أفريقيا كل سنة إلى اللجنة الأولى تحت هذا البند من جدول الأعمال.

وفي الختام، فإن الإرهاب لا يكترث بالحدود التقليدية شأنه شأن كل الظواهر عبر الوطنية. فعلى الحدود الغربية للكيان المعروف بـ ”وسط أفريقيا“، وتحت قيادة زعماء لا ينتمون أيديولوجيا إلى عصرنا ولكنهم مرتبطون تكنولوجياً بالقرن الذي نعيش فيه، ترتكب العصابات الإرهابية المسلحة لعدة سنوات احتجاز الرهائن والنهب وقتل السكان المدنيين، مستترة وراء لافتات طائفية أو حجج دينية مزعومة. وفي الأيام المقبلة، من المؤكد أن منطقة وسط أفريقيا ستكون بحاجة إلى الأمم المتحدة من أجل التصدي لهذه الظاهرة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أذكر الوفود بأن يقصروا مداخلاتهم على خمس دقائق عندما يتكلمون بصفتهم الوطنية.

السيد مورا (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد البرتغال تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/69/PV.2) بشأن المناقشات المواضيعية لآلية نزع السلاح. ومع ذلك، اسمحوا لي بأن أضيف بعض الملاحظات بشأن مسألة محددة ذات أهمية خاصة لبلدي.

تؤمن البرتغال إيماناً قوياً بأن اتباع نهج متعدد الأطراف وغير تمييزي وشامل للجميع لا يزال أمراً أساسياً في معالجة الشواغل المشتركة على صعيد العالم والمتصلة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وباتخاذ القرارات ٥٩/٦٦ و ٧٢/٦٧ و ٦٤/٦٨، على سبيل المثال لا الحصر، أعادت الجمعية العامة التأكيد بوضوح تام على أن آليات التفاوض الشاملة للجميع والمتعددة الأطراف تشكل في حد ذاتها شرطاً أساسياً رئيسياً للتقدّم الفعال والعالمي لتحقيق السلام والأمن المستدامين في الأجل الطويل.

وما زال يساورنا بالغ القلق من استمرار عدم احترام أو عدم تنفيذ تلك المبادئ التي لا شك فيها عاماً بعد عام في إطار جزء أساسي من آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، ألا وهو، مؤتمر نزع السلاح ومقره جنيف. فخلال السنوات الـ ١٥ الماضية، لم يتخذ مؤتمر نزع السلاح، وهو المنتدى التفاوضي الوحيد للأمم المتحدة، أي قرار بشأن توسيع عضويته لتشمل الدول التي تطلبها بصورة مشروعة، وهو أمر ينبغي أن يكون إلزامياً وفقا لنظامه الداخلي ذاته.

وعاماً بعد عام، تتوصل اللجنة الأولى إلى توافق في الآراء في الإعراب عن عدم رضاها عن الحالة الشاذة وغير المقبولة من خلال اعتماد مشروع قرار سنوي بشأن تقرير مؤتمر نزع السلاح. ومع ذلك، عاماً بعد عام أيضاً، لا يزال التطلع المشروع لأعضاء الأمم المتحدة في أن يصبحوا من الدول الأطراف في المؤتمر تطلعا مُحبطا من الناحية العملية. وأي نوع من التفرقة في النظر إلى الدول في ما يتعلق بمعالجة شواغل

مثل مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة التي يتقاسمها الجميع هو أمر غير مقبول. إذ لا يجب على الدول العمل إحداها مع الأخرى فحسب في البحث عن أفضل الحلول الممكنة، ولكن عليها أيضاً ألا تمنع غيرها من المساهمة في مناقشة المسائل التي تهم الجميع.

و لم يتم بعد التوصل إلى حل مرض لمسألة توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح منذ أن أنشئ المؤتمر في عام ١٩٧٩. ووفقاً للمادة ٢ من النظام الداخلي للمؤتمر، ينبغي له أن يعيد النظر في عضويته على فترات منتظمة. ومع ذلك، لم يتحقق توافق في الآراء حول المقترحات بشأن التوسيع الفعلي للعضوية منذ عام ١٩٧٩ إلا مرتين – في عام ١٩٩٦ عندما انضم ٢٣ بلداً إلى المؤتمر، وفي عام ١٩٩٩ عندما تم قبول خمس دول أخرى.

وقد سبق هذين التوسعين الكبيرين ضغط دولي واسع النطاق أدى إلى اتخاذ الجمعية العامة لقرارات متعاقبة تعالج المسألة. وعالجت جميع تلك القرارات حصرا مسألة عضوية مؤتمر نزع السلاح. وفي هذا الصدد، تأسف البرتغال بشدة لعدم ورود أي إشارة في أحدث تقرير لمؤتمر نزع السلاح إلى ترشيح صديق الرئيس لشؤون توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح.

وعلاوة على ذلك، فإن المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة لدى مؤتمر نزع السلاح قد طالبت مراراً وتكراراً – وأؤكد على أنها طالبت مراراً – بتعيين مقرر خاص مكلف بدراسة توسيع طرائق عمل المؤتمر دون أي حكم مسبق على النتيجة. ولا يسعنا إلا أن نأسف لعدم قدرة مؤتمر نزع السلاح على متابعة ذلك الطلب حتى الآن.

إن مؤتمر نزع السلاح في حالة جمود مستمرة ومُحبطة. وتعتقد البرتغال اعتقاداً راسخاً أن اتخاذ قرار إيجابي بشأن توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح سيساعد على إرساء زخم جديد وبنّاء في الظروف العامة للمفاوضات. والواقع أن من المرجح تقييم مؤتمر نزع السلاح حتى الآن بما لا يمكنه القيام به أو تقريره أكثر من تقييمه بحسب إنجازاته في الماضي. وتعتمد مصداقية مؤتمر نزع السلاح على قدرته على إصدار قرارات بشأن مختلف المسائل قيد نظره. وعلى الرغم من جموده الطويل الأجل، فإن مواصلة عدد كبير من الدول تواصل الإعراب عن اهتمامها بالانضمام إلى المؤتمر بيان سياسي قوي على استمرار أهمية المؤتمر.

وكما ذكر في تقرير مؤتمر نزع السلاح المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين،

> ”إن لمؤتمر نزع السلاح طابعاً فريداً وأهمية بوصفه الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح، ومن الأهمية بمكان أن يواصل الاضطلاع بمسؤولياته الفنية.“

وتأمل البرتغال أن تكون هذه المناقشات والمداولات في دورة اللجنة الأولى تحت رئاستكم، سيدي، مثمرة بما في ذلك في معالجة الحاجة الملحة إلى توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح.

السيد رولاند (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): نظراً لأن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة في جلسة رسمية، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم المنصب وأن أؤكد لكم كامل دعم وفد بلدي لعملكم.

وأود أيضاً أن أعرب عن تأييد المملكة المتحدة للبيان الذي أدلي به في إطار هذه المجموعة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

يسرّنا أن نسمع تأكيد العديد من الدول مجدداً لدعمها لآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، واستعدادها لتنشيط وتفعيل الهيئات المكونة لها. وتوضح الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح (القرار دإ-١٠/٢)

أن نزع السلاح مسؤولية جميع الدول. وتضم المملكة المتحدة صوتها إلى الذين يجددون تأكيد دعمهم للآلية، ويتشاركون هدف تنشيط أعمالها. إن ولايات هيئات آلية الأمم المتحدة لتزع السلاح على النحو المتوخى في الدورة الاستثنائية الأولى هي من الأهمية اليوم مثلما كانت في عام ١٩٧٨. وإذا أُريد لآلية نزع السلاح أن تكون فعالة حقاً، فيلزم تنشيطها.

إن هيئة الأمم المتحدة لتزع السلاح، واللجنة الأولى، ومؤتمر نزع السلاح محافل ثلاثة يعزز بعضها بعضاً. ونعتقد أن تنشيط أي من هذه الهيئات سيكون له تأثير إيجابي على الأخرى. ولدينا فرصة مثالية الآن، في نهاية دورة الثلاث سنوات الحالية لهيئة نزع السلاح، ليس فقط من أجل تحديد جدول أعمالها ولكن أيضاً للنظر في إدخال تغييرات على ممارسات عملها. وفي هذا الصدد، نرحب بالعمل الممتاز الذي جاء بحثّ من رئيس هيئة نزع السلاح، السفير دروبنياك. ونؤيد تأييداً تاماً هذه الجهود الرامية إلى تنشيط أعمال اللجنة، ونأمل أن نراها تتجسّد في مشروع قرار بتوافق الآراء هنا في موعد لاحق من هذا الشهر.

وإذا كان يمكن لهيئة نزع السلاح مناقشة بنود جدول الأعمال أو التهديدات الناشئة للأمن الدولي، فيمكن لها أن تساعد على تنشيط اللجنة الأولى. ولترك مساحة من أجل النظر في البنود الجديدة في برنامج اللجنة الأولى، ربما نقوم بتحديد المزيد من مشاريع القرارات التي يمكن النظر فيها كل سنتين أو كل ثلاث سنوات. إن مشاريع القرارات التي تُعامل بهذه الطريقة ليست أكثر أو أقل أهمية من مشاريع القرارات التي ينظر فيها سنوياً.

ونحن نشاطر الآخرين الشعور بالإحباط من أن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من الاتفاق على برنامج عمل منذ عام ١٩٩٦. وتشيد المملكة المتحدة بقيادة أستراليا وإكوادور وجهودهما في الفريق العامل غير الرسمي لإيجاد سبيل للخروج من المأزق. وتظلّ أولويتنا في مؤتمر نزع السلاح هي التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. إن وقف إنتاج المواد الانشطارية اللازمة لصنع الأسلحة النووية خطوة واضحة وضرورية نحو نزع السلاح.

وتستطرد الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية المخصصة لتزع السلاح:

> ”رغم أن نزع السلاح مسؤولية تقع على جميع الدول، فإن على الدول الحائزة للأسلحة النووية المسؤولية الأولى عن نزع السلاح النووي؛ وعليها أيضاً، بالاشتراك مع الدول الأخرى التي لها أهمية عسكرية، مسؤولية وقف سباق التسلح وعكس اتجاهه.“ (القرار دإ-١٠/٢، الفقرة ٢٨)

وتدرك المملكة المتحدة مسؤولياتها المحددة بوصفها دولة حائزة للأسلحة النووية. وحالة الجمود في آلية نزع السلاح لم تستخدمها المملكة المتحدة ذريعة لوقف اتخاذ خطوات نحو نزع السلاح. وما زالت المملكة المتحدة ملتزمة بتحقيق الهدف المتمثّل بعالم خالٍ من الأسلحة النووية. أعلنّا في السنوات الخمس الماضية عن المزيد من التخفيضات في أعداد الرؤوس الحربية، ونقحنا وعززنا ضمانات الأمن السلبية لدينا. لقد خفضنا مخزوناتنا من الأسلحة النووية من حوالي ٤٦٠ رأساً حربياً إلى الالتزام الآن بـ ١٨٠ من الرؤوس الحربية بحلول منتصف عام ٢٠٢٠. وفي إطار آلية نزع السلاح، كان من دواعي سرور المملكة المتحدة هذا العام اضطلاعها بدور منسق المناقشات غير الرسمية بشأن البند ٣ من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح – ”منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي“ – وبالتالي تقديم مساهمة صغيرة هدفها عودة مؤتمر نزع السلاح إلى العمل.

إن الفقرة التي اقتبستها من الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لتزع السلاح، والتي تحدد أن الدول الحائزة للأسلحة النووية عليها مسؤولية رئيسية عن

نزع السلاح النووي، تخلص إلى القول إن من المهم ضمان المشاركة النشطة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. توفر آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح الإطار الضروري للقيام بذلك تحديداً. ولكن الآلية الصحيحة لا يمكن أن تعطي النتائج من تلقاء نفسها. فالعنصر الآخر الذي لا غنى عنه للحد أكثر من الأسلحة النووية هو الثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية. والثقة شرط أساسي للأمن ولمزيد من نزع السلاح. إنها زيت التشحيم لآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، ومهما كانت الآلية جيدة فلا يمكن أن تعمل بصورة سليمة من دونه.

وسوف تواصل المملكة المتحدة دعم آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، وستواصل العمل على بناء الثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية التي من شأنها أن تسمح للآلية بتحقيق الخفض الإضافي للأسلحة النووية الذي نسعى إليه.

السيدة كاسناكلي (تركيا) (تكلمت بالإنكليزية): تتشاطر تركيا، شأنها شأن العديد من الوفود في هذه القاعة، القلق إزاء الجمود المستمر الذي لا يزال قائماً في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. فقد ظلّ مؤتمر نزع السلاح خاملاً لفترة طويلة جداً. وينطبق الأمر نفسه، للأسف، على هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح. وفي ظل هذه الخلفية، فإن تركيا على اقتناع بأن تعددية الأطراف ونهج التفاعل التدريجي بين الدول يحمل ما يكفي من السبل والوسائل الرامية إلى تصحيح مكونات الآلية التي تعاني من العلل.

يواجه المجتمع الدولي اليوم العديد من التحديات الأمنية. وتعزيز فعالية آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، فضلاً عن المؤسسات والآليات ذات الصلة، ينبغي أن يكون هدفاً مشتركاً. وبالتالي، هناك حتماً ضرورة الرد الجماعي. ومع ذلك، ينبغي أن نضع في الاعتبار أن هذه الآلية نفسها كانت في الماضي ناجحة في تحقيق نتائج ملموسة. وقد حان الوقت لإحياء الجهود الجماعية الرامية إلى تنشيط مجمل الآلية.

أما بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح، فإن تركيا ترى أن المشاكل التي تعوق إحراز تقدم لا تنشأ من إجراءاته أو ديناميّاته الداخلية. فعلينا أن نقر بأن هناك علّة معيّنة منتشرة في جميع محافل نزع السلاح وآلياته. والجمود في مؤتمر نزع السلاح هو انعكاس للاختناقات الاستراتيجية في مستويات مختلفة على الرغم من كونها مترابطة. ومن الضروري أن نرى الصورة الأكبر، وألا نقيم عمل مؤتمر نزع السلاح بمعزل عن بقية جهود نزع السلاح.

وبالتأكيد، فإن استئناف العمل الموضوعي لمؤتمر نزع السلاح بموافقة جميع أعضائه سيسهم في تحسين جميع الجهود الدولية الرامية إلى نزع السلاح النووي. وتحقيقاً لهذه الغاية، نرى حاجة على وجه السرعة لصياغة برنامج العمل بتوافق الآراء. ذلك سيمهد الطريق نحو بدء المفاوضات. ونحن مقتنعون بأنه عندئذ فقط سيعاد تنشيط مؤتمر نزع السلاح. وينبغي ألا ندخر جهداً في إطار مؤتمر نزع السلاح من شأنه أن يولد المزيد من التفاهم والثقة المتبادلين، مع عدم تجاهل التطورات خارج مؤتمر نزع السلاح. وفي إطار تلك الجهود، نرحب بإعادة إنشاء الفريق العامل غير الرسمي.

وتركيا مقتنعة بأن المؤتمر يملك الولاية والعضوية والنظام الداخلي للنهوض بمهامه. وفي هذه المرحلة، نحتاج إلى التقدم – ونحن بحاجة إليه بسرعة. ونأمل ألا نتخلّى عن تركيزنا على مسألة الموضوعية الرئيسية في مداولاتنا خلال إدخال مزيد من الأمور الخلافية التي لا تحظى بتوافق الآراء. ومن الواضح أننا لسنا ضد توسيع العضوية، بل قلقون أكثر إزاء التوقيت.

ونأخذ في الاعتبار أيضا أن تجرى المناقشات في مؤتمر نزع السلاح بطريقة شاملة. ونأمل أن يأتي الوقت الذي ننظر فيه في هذه المسألة عاجلا لا آجلا.

وللأسف، فإن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة هي ركيزة أخرى من ركائز آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح

التي لم تعمل كما ينبغي. وعلى الرغم من كونها هيئة تداولية، فقد حققت نجاحا في وقت سابق في تحديد مبادئ وتوجيهات وتوصيات حظيت بتوافق الآراء بشأن عدة مواضيع. وللأسف لم تتمكن الهيئة الآن من تقديم أي توصيات موضوعية إلى الجمعية العامة على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية. وعليه، فإننا نرى أن من الأهمية بمكان تنشيط عمل هيئة نزع السلاح في الدورة المقبلة التي تعقد لفترة ثلاث سنوات.

وفي المقابل، لا تزال اللجنة الأولى عنصرا هاما من عناصر آلية نزع السلاح. وتعرب تركيا عن تقديرها للطابع المؤسسي لعرض مشاريع القرارات. ومع ذلك، نرى أنه يتعين على المجتمع الدولي الحرص على عدم فرض متاهة ذاتية على نفسه من جراء الازدواجية في مشاريع قراراتنا. تحقيقا لتلك الغاية، ترى تركيا أنه، ينبغي – إذا لزم الأمر– أن نكون في وضع يمكّننا من التحلي بالمرونة كي يتسنى لنا إدخال تعديلات توافقية على محتويات مشروع القرارات، فضلا عن تحديد الجدول الزمني لعرضها.

وختاما، أود أن أكرر الدعوة إلى التضامن والتعاون. وربما تكون هناك تحديات في انتظارنا، غير أن اليأس ليس سبيلا إلى التغلب عليها، وإنما السبيل هو السعي إلى إحداث التغيير عن طريق التفاهم وإحراز التقدم.

السيد مكتفي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي، على الطريقة الهادئة التي اضطلعتم بها بهذا العمل بأكثر السبل فعالية. وبالنظر إلى أهمية هذا الموضوع، والمخاطر ذات الصلة بمسائل آلية نزع السلاح، يود وفد بلدي أن يأخذ الكلمة في هذه المناقشة المواضيعية، وأن يعرب عن موقفه إزاء هذه المسائل.

تؤيد الجزائر تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز.

لقد أحاط وفد بلدي علما بالتقارير والبيانات المقدمة في حلقة النقاش بشأن آلية نزع السلاح. والجزائر ملتزمة التزاما قويا بجدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف وبتعزيز آلية نزع السلاح. وبالنظر إلى الجمود الذي تعانيه الآلية، فإن من الأهمية بمكان أن تبدي الدول الأعضاء الإرادة السياسية اللازمة لتنشيط أدوات نزع السلاح هذه على نحو يتسم بالكفاءة والاستدامة. وفي ذلك السياق، فإن من المهم الحفاظ على طابع ودور وولاية جميع عناصر آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة الهامة هذه نظرا لأهميتها، حتى وإن تعيّن علينا تحسين كفاءة تلك الهيئات. وعلى الرغم من التحديات المماثلة التي تواجهها جميع هذه الأدوات، فما يزال انعدام الإرادة السياسية يمثّل العقبة الرئيسية أمام إحراز تقدم نحو تحقيق نتائج ملموسة.

ويعرب وفد بلدي عن شعوره بالأسف وخيبة الأمل لعدم تمكن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة من تقديم توصيات محددة بشأن البنود المدرجين في جدول أعمالها خلال دورة عام ٢٠١٢-٢٠١٤ المعقودة لفترة ثلاث سنوات. وبات واضحا الآن أكثر من ذي قبل، أن عدم توفر الإرادة السياسية هو السبب الرئيسي في الجمود الذي حال دون اضطلاع الهيئة بولايتها. وعلى الرغم من ذلك، يؤكد وفدي مجددا ثقته في هيئة نزع السلاح وولايتها، بوصفها الهيئة التداولية المتخصصة الوحيدة في إطار آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح.

وما تزال الجزائر تولي أهمية كبيرة لمؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح، نظرا للأهمية الحاسمة للمسائل المدرجة في جدول أعمال المؤتمر. ويعرب وفد بلدي عن شعوره بالقلق البالغ إزاء عدم توافق الآراء في اعتماد برنامج العمل على النحو الذي حددته الجمعية العامة. ويقينا أن الجمود يؤثر سلبا وبشكل خاص على البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية.

وترى الجزائر أنه لا يمكن أن يعزى هذا الجمود إلى أوجه القصور في الآلية المؤسسية نفسها. فهو لا يعزى إلى الطريقة التي تعمل بها الآلية ولا إلى القواعد الداخلية المنظمة لها – وهي

قاعدة توافق الآراء – ولا يعزى أيضا إلى البنود المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. إن قاعدة توافق الآراء هي وسيلة لكفالة تمكين الدول الأعضاء من حماية مصالح أمنها الوطني، وليست لكفالة حماية مصالح الدول الأقوى فحسب.

وفي جميع الأحوال، فإن الجزائر ملتزمة بالإسهام بشكل بنّاء مع جميع الدول الأعضاء في جدول أعمال نزع السلاح، وفي السعي بجميع الطرق إلى تنشيط آلية نزع السلاح وتعزيزها. وفي هذه المناسبة، يؤكد وفد بلدي مجددا تأييده لعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وستتيح تلك الدورة الفرصة للنظر في مسألة نزع السلاح بغية التوصل إلى توافق جديد في الآراء بشأن أولويات نزع السلاح، ولإعادة التأكيد على آليات نزع السلاح ضمن مقاصد الأمم المتحدة.

السيد آهن يونغ – جيب (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): اليوم، يود وفد بلدي التركيز في المقام الأول على مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة.

وبالرغم من التفاوض على عدد من المعاهدات على مر السنين، ما زال مؤتمر نزع السلاح غير قادر على أداء أي عمل موضوعي لما يربو على عقد من الزمان. وبدافع من الشعور بالإحباط إزاء عدم إحراز التقدم المنشود، ما يزال المجتمع الدولي يحث آلية نزع السلاح على إحداث التغيير اللازم، فضلا عن مواصلة حث الأعضاء على التغلب على تلك الديناميات السياسية التي تؤثر على أدائه المريع. وتشاطر الأمين العام بان كي – مون أيضا الإعراب عن تلك الشواغل أثناء الجلسة الافتتاحية العامة لدورة عام ٢٠١٤ (انظر A/69/PV.6) داعيا المؤتمر إلى إحراز تقدم نحو استئناف المفاوضات الموضوعية بغرض إعادة التأكيد على أهمية المؤتمر.

وكما أشار إلى ذلك العديد من الوفود اليوم، فإننا نشهد بعض المؤشرات على التحسن هذا العام. وفي سياق الاستجابة للنداءات الدولية من أجل إحراز التقدم، اتخذ أعضاء المؤتمر مبادرات عديدة ترمي إلى تجديد أساليب العمل. وخلال دورة عام ٢٠١٤، أعاد المؤتمر إنشاء الفريق العامل غير الرسمي المعني بمناقشة الخيارات الممكنة المتعلقة ببرنامج العمل، وأجرى أيضا مناقشات غير رسمية بشأن جميع بنود جدول الأعمال وفقا للجدول الزمني المقرر للأنشطة. وقد أكدت تلك الجهود على الالتزام القوي من جانب أعضاء مؤتمر نزع السلاح بتنشيط ذلك المحفل.

ونرى أنه سيكون بوسع أعضاء مؤتمر نزع السلاح إحداث انفراج في المأزق الحالي. ونرى أن المقرر CD/1864 – الذي يستند إلى ولاية شانون – سيوفر أساسا جيدا للشروع في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ومع أن أولويتنا تتمثل في الشروع في مفاوضات بشأن هذه المسألة، فإننا لا نستبعد إمكانية إيجاد السبل الكفيلة بمواصلة تعزيز مؤتمر نزع السلاح، فضلا عن المناقشات بشأن بنود أخرى من جدول الأعمال. وعلى وجه الخصوص، يبدو أن الفريق العامل غير الرسمي ما يزال ممارسة مجدية للغاية. ونرى أن من شأن هذه الجهود المبتكرة والإسهامات المقدمة من الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح أن توفر توافقا يمكننا البناء عليه في نهاية المطاف.

وندعو – في هذا المنعطف الحاسم – جميع الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح إلى بذل قصارى جهدهم، مع إبداء الإرادة السياسية اللازمة للتغلب على الجمود الذي طال أمده، فضلا عن الشعور المشترك بإلحاح هذا الأمر. ويأمل وفد بلدي صادقا، أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح من تحويل جميع الجهود المبذولة هذا العام إلى إجراءات ملموسة في العام المقبل. ومتى أبدت الدول الأعضاء روحا من المرونة والتعاون، سيتمكن المؤتمر من مواكبة التغير الحاصل في مناخ نزع السلاح على وجه السرعة، فضلا عن إعطاء دفعة جديدة لعملية التفاوض.

يمكن للمؤتمر بتلك الطريقة أن يكون في مستوى توقعات المجتمع الدولي، مثبتاً مرة أخرى أهميته بوصفه آلية لنزع السلاح.

ولا يمكن لعمل هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح أن ينفصل عن السياق العام لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار في المجتمع الدولي. ومع ذلك، فإن إخفاقه المستمر في تقديم أية توصيات يعني أنه لم يلبّ التوقعات لتقديم التوصيات الملموسة إلى الجمعية العامة وفقاً لولايته كهيئة متخصصة وتداولية. وقد حان الوقت للعمل معاً من أجل تنشيط هيئة نزع السلاح. إن مجرد تمديد دورة السنوات الثلاث دون نتيجة مفيدة سيعرض للخطر علّة وجود هيئة نزع السلاح ويقوض مصداقية وسلطة آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح. وفي هذا الصدد، ينبغي لجميع الدول الأعضاء التركيز على القواسم المشتركة بدلاً من الاختلافات. وقد لا ترضي بعض النتائج جميع الدول الأعضاء، ولكن اتفاقاً متزايداً سيكون أفضل من عدم وجود اتفاق. وفي المقام الأول، إن اللجنة في حاجة ماسة إلى التقدم.

وأودّ أن أختتم بتكرار أمل جمهورية كوريا الصادق في أن هيئة نزع السلاح ستخرج من هذا المأزق الذي طال أمده وتؤدي مرة أخرى دوراً فريداً في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وهي مهمة تتطلب حكمتنا الجماعية وإحساساً مشتركاً بالمسؤولية. ونحن نتطلع إلى نتيجة مثمرة في المستقبل القريب.

السيد لوك ماركيث (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): يسعدني جداً أن أشعر بالدفء الذي اكتنف مداولاتنا عصر اليوم.

بادئ ذي بدء، تؤيد إكوادور البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق خلال الجلسة كل من ممثل سورينام باسم اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، وممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

تشاطر إكوادور الدول الأخرى دواعي القلق المتعلقة بالحالة الراهنة في مؤتمر نزع السلاح، مما يطرح معضلة: إما أن نشرع في مبادرات مرتجلة لن تضيف إلى العملية سوى عدم اليقين وانعدام الثقة، أو نحاول تصحيح المشكلة ككل. إن المقترحات التي تعرض في كثير من الأحيان من خلال مشاريع القرارات أو الآليات الأخرى، والتي تحاول بطريقة غامضة أو صريحة نقل مسائل متصلة بمؤتمر نزع السلاح إلى محافل أخرى، كثيراً ما تصنّف مع الفئة الأولى. وهي كثيراً ما تكون غير مكتملة أو متحيزة وتفتقر إلى اليقين من حيث الهدف العام المتمثل في نزع السلاح العام الكامل. وفيما يتعلق بنا، من الواضح أن الجمود في مؤتمر نزع السلاح، وهو هيئة أعطت صكوكاً هامة للمجتمع الدولي، يرجع إلى الافتقار إلى الإرادة السياسية من جانب العناصر السياسية الفاعلة الأساسية للتوصل إلى اتفاقات تمنح جميع المسائل الأهمية التي تستحقها، دون إنزال مرتبة أو تهميش أي منها.

لن نعثر على الحل ببساطة من خلال تغيير قواعد أو إجراءات أو أساليب عمل المؤتمر، لأن هذه الحالات ستتكرر ما لم تتوافر الإرادة السياسية لدى جميع الجهات الفاعلة. يجب أن ينبع الحل من التقريب بين المواقف في إطار مؤتمر نزع السلاح على نحو يكفل معالجة الشواغل التي أعربت عنها الدول الأعضاء في مفاوضات شفافة، بما في ذلك جميع المسائل المعلقة والمتابعة بحسن نية وعلى نحو مسؤول لمبدأ التوافق في الآراء الذي يستند إليه عمل المؤتمر. وينبغي أن نتذكر أن التوافق في الآراء في مفاوضات نزع السلاح يستند إلى مبدأ الأمن، دون تقويض أمن أحد.

ونرحب بالتقدم المحرز في هذا العام، الذي قُدّمت خلاله العديد من المقترحات المبتكرة في محاولة لإحراز تقدم في المفاوضات بشأن المواضيع الأساسية الأربعة في البرنامج – نزع السلاح النووي، والمواد الانشطارية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وضمانات الأمن السلبية – فضلاً عن التفاوض المحتمل بشأن الأسلحة البيولوجية. ونأمل أن نواصل بحث هذه المسائل في السنة المقبلة في مؤتمر نزع السلاح.

ولم تتمكن هيئة نزع السلاح هذا العام مرة أخرى من الاتفاق على توصيات بشأن المواضيع المدرجة في جدول أعمالها، على الرغم من الجهود التي يبذلها رئيس ومنسقو الأفرقة العاملة، الذين نحن ممتنون لهم. ونحن على ثقة، بالنظر إلى وجود إرادة سياسية كافية من جميع الجهات الفاعلة، بأن الدورة التي تبدأ في عام ٢٠١٥ ستكون قادرة على وضع جدول أعمال أكثر توجّهاً نحو أهدافه ويحافظ على أولوية الجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي، وأننا سنتمكن من تقديم توصيات ملموسة.

وينبغي أن أوضح أن إكوادور لا تقترح بقاء الهياكل الحالية في إطار آلية نزع السلاح جامدة زمنياً إلى الأبد. فما نريده هو احترام القواعد والهيئات إلى أن نتمكّن من عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرّسة لنزع السلاح، وهو المطلب المستمر لبلدي، حتى يتسنى لنا دراسة جميع الهيئات في إطار آلية نزع السلاح ككل واعتماد تدابير تصحيحية ذات صلة.

وفي الختام، كثيراً ما نسمع دعوات من بعض المنتديات لنكون واسعي الخيال عندما يتعلق الأمر بمعالجة المسائل المتصلة بنزع السلاح. ودعونا نكن واسعي الخيال بالفعل، ولكن علينا أيضاً أن نتحلى بالشجاعة ونعقد دورة استثنائية رابعة مكرسة لنزع السلاح حيث يمكن لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التوصل إلى توافق جديد في الآراء بشأن آليات نزع السلاح التي نريدها كي نفي في نهاية المطاف بوعد الأمم المتحدة منذ تأسيسها: عالم خالٍ من الأسلحة، في سلام وأمن للجميع.

السيد إلينغر (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالإنكليزية): نظراً لأن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة، أودّ أن أعرب عن تهانئ وفد بلدي الخالصة لكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى في هذه الدورة، وكذلك لأعضاء المكتب الآخرين. وأؤكد لكم تعاوننا ودعمنا.

تؤيّد الجمهورية التشيكية تأييداً تاماً البيان الذي أدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/69/PV.2). ويشرفني أن ألفت انتباه اللجنة إلى المسائل التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لبلدي.

ما فتئت الجمهورية التشيكية من المؤيدين للأمم المتحدة وتعددية الأطراف الفعالة. ومن أجل تحقيق الأهداف والتصدي للتحديات في مجال الأمن الدولي، ولا سيما في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، نحتاج إلى أن تكون آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح قادرة على العمل بشكل ملائم، وفعالة بشكل كامل – وهي الآلية التي، في رأينا، لا يمكن الاستغناء عن دورها.

وللأسف، فإن أحد المكونات الأساسية التي تؤدي دوراً هاماً في مجمل الآلية، وهو مؤتمر نزع السلاح، لم يتمكن من تلبية توقعاتنا لما يزيد على عقد من الزمن. ونشعر بالإحباط إزاء استمرار حالة الجمود في تلك الهيئة وتكرار تقصيرها في بدء مفاوضات نزع السلاح الموضوعية. وقد كنا مثل الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة نتوقع بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح والتبكير في اختتامها بشأن معاهدة ملزمة قانوناً لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ونأسف لأنه حتى الآن لم يتسنّ تقديم أي نتائج ملموسة لتحقيق هذه الغاية. ونعتقد أن معاهدة كهذه طال انتظارها، وبمجرد دخولها حيز النفاذ، ستؤدي دوراً رئيسياً في جهود نزع السلاح وعدم الانتشار بوصفها ركيزة ثالثة تكمّل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ولهذا السبب أيدنا إنشاء فريق الخبراء الحكوميين، كما أن خبيرنا قد شارك بنشاط في العمل. ونحن مقتنعون بأن فريق الخبراء الحكوميين بمقدوره دون أدنى شك تقريبنا من المعاهدة

المقبلة. ونحن على ثقة أيضاً بأن الفريق سيقدم إلى الأمين العام توصيات هامّة وعملية من شأنها جعل مهمة المفاوضين المستقبليين أسهل بكثير. وأي خطوات إيجابية يمكن لهذه المجموعة أن تتخذها نحو تنفيذ المعاهدة المستقبلية ستحمل رسالة إلى المؤتمر المقبل لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥.

ونفهم بأنه من غير المجدي بدء المفاوضات من دون التوصل إلى توافق في الآراء بشأن اعتماد برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح. ولهذا السبب نتوخى إعادة إنشاء الفريق العامل غير الرسمي للمساعدة في وضع برنامج عمل بوصف ذلك خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح. ونأمل أيضا في تكريس قدر كاف من الوقت والجهد لمسألة توسيع المشاركة في المؤتمر. ذلك الأمل يتماشى مع النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح الذي ينص على استعراض مسألة العضوية على فترات منتظمة. من المناسب إيلاء مزيد من الاهتمام لتلك المسألة، لأننا نعتقد أن الاستقرار والأمن الدوليين ونزع السلاح كلها قطعا تشكل مسألة عالمية يجب أن تتدبرها هيئة ممثلة على الصعيد العالمي. إن الجمهورية التشيكية بوصفها منسقا للفريق غير الرسمي للدول المراقبة لدى مؤتمر نزع السلاح، بذلت قصارى جهدها في هذا الصدد. وعلى نفس المنوال أيضا، نكرر نداءنا من أجل تعيين منسق خاص يمكنه الشروع في المناقشة اللازمة بشأن موضوع توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح. ونحن مقتنعون بأن توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح من شأنه أن يعزز الشفافية والشمولية في عمله.

السيد غوجوبو غوتولو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي أن يعرب عن امتنانه للأمين العام على تقاريره عن هذا الموضوع الهام، ويرحب بزيادة اهتمام الدول الأعضاء بتنشيط نهجنا المتعدد الأطراف لإجراء المفاوضات والتوصل إلى اتفاقات دولية ملزمة بوصف ذلك أداة مفضلة.

تؤيد أثيوبيا تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

تعتقد إثيوبيا اعتقادا راسخا بأن التعددية ما زالت أكثر السُبل موثوقية وفعالية التي يمكننا من خلالها أن نتناول على نحو شامل القضايا العالمية الهامة جدا للسلام والأمن الدوليين، بما في ذلك نزع السلاح. وفي الواقع، لا تزال المشاركة المتعددة الأطراف والمفاوضات أدوات أساسية للقيام بصورة فعالة بوقف انتشار الأسلحة التقليدية وغير التقليدية التي ما فتئت تشكل خطرا حقيقيا على حفظ السلام والأمن والاستقرار على صعيد العالم. لا توجد خيارات مجدية للاتفاقات الملزمة المتعددة الأطراف أكثر من استخدام الآليات التي سبق اختبارها والقائمة حاليا منذ سنوات عديدة. ومن بين هيئات نزع السلاح الأخرى، فإن مؤتمر نزع السلاح المنتدى التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف للنظر في عدد من قضايا نزع السلاح الهامة جدا.

إن الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل لا تزال تشكل تحديا للسلام والأمن في العالم، مما يحتم الإسراع بتنشيط آلية نزع السلاح، وبخاصة مؤتمر نزع السلاح، حتى يتسنى له البدء بعمله من دون مزيد من التأخير. في ذلك الصدد، فإن الإرادة السياسية لدى بعض الدول قادرة بطبيعة الحال على أن تُحدث فارقا كبيرا، خاصة أن بوسع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تؤدي دورا إيجابيا من خلال تدابير السياسات الملموسة في مجال نزع السلاح. ولكن، بالنسبة للأمم المتحدة، ينبغي أن تكون تعددية الأطراف أولوية عليا للتصدي للتهديدات الدولية النابعة من استخدام الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

لذلك، فإن الولاية العالمية تقتضي آليات متعددة الأطراف قوية وفعالة وكفؤة للمضي قدما بعملية التفاوض بشأن نزع السلاح النووي، ومعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية

للأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة الأخرى، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، والترتيبات الدولية الفعالة لضمان إقامة عالم خال من الأسلحة النووية مع وضع إطار زمني واضح وأدوات تحقق ملموسة للمراقبة الفعالة للتهديدات المحتملة لاستخدام الأسلحة النووية وغيرها من الأسلحة الفتاكة.

من الواضح أن تنشيط آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف لا تزال تمثل مسألة ذات أولوية بالنسبة لجميع الدول الأعضاء، ونتفق جميعا على أن العالم اليوم تحت ضغوط شديدة جراء انعدام الأمن الذي ينبع بصورة رئيسية من سباق التسلح بين البلدان. بينما نتكلم عن الأمن العالمي، فإن التهديد المتصور أو الحقيقي جراء استخدام الجهات الفاعلة من غير الدول، مثل الجماعات الإرهابية، للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل لا يمكن بأي شكل من الأشكال طرحه جانبا بوصفه مسألة أقل مدعاة للقلق. فخطر الأسلحة النووية وأجهزتها سيكون كارثيا ولا يمكن تصوره، إذا ما حصلت عليها تلك الجماعات أو المتطرفون المرتبطون بها. لا ينبغي بأي شكل من الأشكال السماح لذلك بأن يحدث. لذلك، فإن البديل الوحيد الآمن هو القضاء التام على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل عن طريق المفاوضات المتعددة الأطراف، والثنائية الأطراف والثلاثية الأطراف.

إن التقيد بالنظم الدولية لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار لا يمكن أن يتحقق إلا في إطار آليات نزع السلاح المتعددة الأطراف، ولا سيما مؤتمر نزع السلاح، ومن المهم تمكين تلك الآلية من البدء بعملها. ليس من المناسب البحث عن منتدى آخر لنزع السلاح. لذلك تؤمن إثيوبيا إيمانا راسخا بالحفاظ على مؤتمر نزع السلاح وتنشيطه، كونه المنتدى الوحيد الذي برهن على أنه متعدد الأطراف ومتضمن اليوم في نظامنا المتعدد الأطراف. في هذا الصدد، يود وفدي أن يثني على الجهود التي يبذلها رئيس مؤتمر نزع السلاح هذا العام للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل. نرحب أيضا بإنشاء الفريق العامل غير الرسمي الذي كُلف بوضع برنامج عمل قوي وبطريقة موضوعية وتدريجية.

في الختام، ما انفكت إثيوبيا ملتزمة بالعمل مع الأوساط الدولية والإقليمية في جميع الآليات المتعددة الأطراف المتفق عليها والتي تم التفاوض بشأنها. ولا يمكن أن يتحقق تعزيز النظم الدولية لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار إلا في إطار آليات نزع السلاح المتعددة الأطراف، ولا سيما في سياق المحفل التفاوضي الوحيد والعالمي.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.